



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر الأكايمي في العلوم الإقتصادية
التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان :

انعكاسات تغير سعر الصرف على النمو الإقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2000-2018)

مقدمة من طرف الطالبة:

بن نامة حليلة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن حليلة خيرة	أستاذة مساعدة -أ-	جامعة مستغانم
مقرا	برواين شهرزاد	أستاذة محاضرة-ب-	جامعة مستغانم
مناقشا	بن حليلة سليمة	أستاذة مساعدة -أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2019

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي الكريمين حفظهما الله

إلى أخي وأخواتي الأعزاء

إلى أرواح شهداء الأمة

إلى كل من وقفوا بجاني وقدموا لي يد العون

إلى كل من سقط من قلبي سهوا

إلى هؤلاء جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

ملخص الدراسة :

بالنسبة للاقتصاد العالمي ، حيث يعبر سعر الصرف على نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية ، وقد برزت أهمية سعر الصرف كسياسة تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ، حيث تتسم بالفعالية إن كل من سعر الصرف والنمو الاقتصادي يعتبران من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس وزن اقتصاد الدولة لما تكون ذات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، لذا تهتم الجزائر كباقي دول العالم بسياسة سعر صرف الدينار التي شهدت تعديلات كثيرة ، هذا ما فتح المجال لصياغة إشكالية تعالج كيفية انعكاس سياسة سعر صرف الدينار على النمو الاقتصادي ، ولتبيان ذلك قمنا بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي مع دراسة حالة الجزائر للوصول إلى أهداف الدراسة التي تتمثل في معرفة العلاقة بين تغير سعر الصرف و النمو الإقتصادي، وتوصلنا إلى عدة نتائج مفادها أن سعر صرف الدينار يؤثر ويتأثر من النمو الاقتصادي و متغيرات اقتصادية أخرى و هذا عبر عدة قنوات مثل سعر الفائدة، السياسة النقدية، مخزون احتياطي الصرف الأجنبي، أسعار البترول،... الخ، و بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن استخلاص بعض التوصيات منها ، أنه لا بد على الجزائر تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف ، نمو اقتصادي، أنظمة سعر الصرف ، تقلبات سعر الصرف

Study Title

Each of the exchange rate, economic growth and inflation, as well as the movement of capital is the most important economic variables that reflect the country's economic weight for the global economy, where the cross exchange rate on the rate of exchange between the unit of foreign exchange and the unity of the national currency, has emerged as the importance of exchange policy contributes to the development of the national economy , which are effective to have a positive impact on macroeconomic variables, so concerned with Algeria, like other countries of the world policy of the dinar, which has witnessed in the recent period many amendments exchange rate, that's what opened the way for the formulation of the problem of dealing with how the reflection of the dinar exchange rate policy on macroeconomic variables, and to show that we have to follow the descriptive and analytical approach, to reach the objectives of the study which is to find out the relationship between the change in the exchange rate and macroeconomic variables in theory and practice, and we came to several conclusions that the dinar exchange rate affects and it is influenced by both economic growth and inflation, and the movement of international capital across multiple channels such as interest rate, monetary policy, foreign exchange stockpile .. etc. Given the results that have been reached it can draw some recommendations which, it has to be on the Algiers also activating the various bodies charged with upgrading of foreign trade outside the hydrocarbon sector and the need to rehabilitate the economic institutions level that can compete production and not only.

Key words: exchange rate, economic growth, exchange rate systems, exchange rate fluctuations.

فهرس المحتويات

I.....	الإهداء
II	ملخص الدراسة :.....
VI.....	قائمة الجداول :
VI.....	قائمة الأشكال :.....
ج.....	المقدمة :.....

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لسعر الصرف و النمو الإقتصادي

- 1.....	تمهيد :
- 2.....	المبحث الأول : ماهية سعر الصرف و سوق الأجنبي
- 2.....	المطلب الأول: أساسيات سعر الصرف.....
- 2.....	الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف و أهم وظائفه و أنواعه
-7.....	الفرع الثاني : سياسة سعر الصرف.....
- 9.....	المطلب الثاني : سوق الصرف الأجنبي
- 9.....	الفرع الأول : مفهوم سوق الصرف الأجنبي و أنواعه
-12.....	الفرع الثاني : مخاطر سوق الصرف الأجنبي.....
- 13.....	المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي و أهم مظاهره.....
- 13.....	الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي و تبين فرق بينه و بين التنمية الاقتصادية.....
- 15.....	الفرع الثاني : خصائص النمو الاقتصادي و أنواعه و أهم مظاهره
- 18.....	المطلب الثاني : مصادر و مقاييس النمو الاقتصادي.....
- 18.....	الفرع الأول : مصادر النمو الاقتصادي
- 19.....	الفرع الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي.....
- 20.....	المطلب الثالث : النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....
- 20.....	الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية
- 21.....	الفرع الثاني : نموذج " Harrod-Domar " و نموذج Solow للنمو الاقتصادي :.....
- 25.....	خلاصة

الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بالنمو الإقتصادي

28.....	تمهيد :
29.....	المبحث الأول : النمو الإقتصادي لإختيار نظام الصرف الأمثل
29.....	المطلب الأول : أنظمة أسعار الصرف
35.....	المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لاختيار نظام الصرف الأمثل
35.....	الفرع الأول : الخصائص الاقتصادية للدول النامية
37.....	الفرع الثاني : أهداف و معايير اختيار أنظمة الصرف
45.....	المبحث الثاني : انظمة الصرف و أثارها على النمو الاقتصادي
49.....	المطلب الأول : محددات النمو الإقتصادي
48.....	المطلب الثاني : قنوات تأثير سعر الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي
51.....	المطلب الثالث : أنظمة الصرف و أثارها على النمو الاقتصادي
51.....	الفرع الأول : اختيار نظام الصرف والنمو الاقتصادي :
52.....	الفرع الثاني : تحليل العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي
55.....	خلاصة

الفصل الثالث: الأداء الإقتصادي لنظام الصرف الجزائري إتجاه النمو الإقتصادي

58.....	تمهيد :
59.....	المبحث الأول : واقع نظام الصرف الدينار الجزائري
59.....	المطلب الأول : تطور نظام صرف الدينار الجزائري
59.....	الفرع الأول :تطور نظام الصرف للفترة 1962 – 1989
61.....	الفرع الثاني :سياسة سعر صرف الدينار في الفترة 1989-2000
68.....	الفرع الثالث :سياسة سعر صرف الدينار في الفترة(2000-2018)
75.....	المطلب الثاني : إستراتيجية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري
80.....	المبحث الثاني : نظام الصرف الأمثل للدينار الجزائري و النمو الاقتصادي
80.....	المطلب الأول :نظام الصرف الملائم للاقتصاد الجزائري
80.....	الفرع الأول : الاقتصاد الجزائري ومشكلة مسايرة الاتجاهات الدورية
84.....	الفرع الثاني :تحليل مصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري
86.....	المطلب الثاني :طبيعة نظام الصرف المرن الملائم لخصائص الاقتصاد الجزائري

86.....	الفرع الأول :مساوى نظام الربط الصارم والنظام العائم بالنسبة للاقتصاد الجزائري
88.....	الفرع الثاني :أهمية نظام صرف وسيط للاقتصاد الجزائري
89.....	المطلب الثاني : علاقة سعر صرف الدينار بالنمو الاقتصادي في الجزائر
89.....	الفرع الأول : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر قبل الإصلاح (1962 – 1989)
90.....	الفرع الثاني :تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الأزمة البترولية(1989-2000)
91.....	الفرع الثالث :انعكاس سعر صرف الدينار على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)
92.....	الفرع الرابع :انعكاس سعر صرف الدينار على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2018).
94.....	الخلاصة:
95.....	الخاتمة :
100.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول :

- الجدول I-1 ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي 25
- الجدول II-1 المقارنة بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن..... 31
- الجدول II-2 أسس و معايير إختيار نظام الصرف الأمثل..... 48
- الجدول III-1 أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري سنة 1994..... 66
- الجدول III-2 تطور نسبة كل من صادرات المحروقات و خارج المحروقات (2000-2018)..... 84
- الجدول III-3 التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2017)..... 85
- الجدول III-4 تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (2000-2008)..... 95
- الجدول III-5 تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (2009-2018)..... 96

قائمة الأشكال :

- الشكل II-1 رسم توضيحي لمبدأ الثالوث المستحيل 46
- الشكل III-1 أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري سنة 1994 67
- الشكل III-2 تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2018) 75
- الشكل III-3 تطور سعر الصرف الأورو مقابل الدينار 77
- الشكل III-4 تطور نسبة كل من صادرات المحروقات و خارج المحروقات (2000-2018) 85

المقدمة

المقدمة :

فرضت العلاقات النقدية المالية الدولية على العالم إيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية الدولية، قصد التحكم في الإختلالات الإقتصادية، أين احتل الإهتمام بسعر الصرف مكانة الصدارة و حيزا كبيرا في الدراسات الإقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقات بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة و أهميتها الدولية كونها تحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية و تحطي بالقبول الدولي عند تسوية معاملات الخارجية لها، حيث يعد مهم لسياسة الإقتصاد الكلي في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، و بما أن معظم الاقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي فإن هذا ما تطلب تحديد سعر الصرف من خلال التبادل بين وحدات النقد المحلي و الأجنبي و بذلك طهر مفهوم سوق الصرف الأجنبي الذي يتحدد فيه سعر العملة بوصفها سلعة تباع و تشتري، فبوجود هذا السوق أصبح سعر الصرف يتعرض للعديد من التقلبات التي تآثر على متغيرات الإقتصاد الكلي، حيث يعتبر النمو الإقتصادي من أهم المتغيرات التي إتخذت حيزا كبيرا من إهتمام صانعي السياسات الإقتصادية، لمل له من أثر على تطور و رفاه المجتمعات من خلال زيادة الإنتاج الوطني.

إن النمو الإقتصادي يتطور على حسب نظام الصرف المتبع سواء أكان نظام ثابت أو مدار أو ينتهي إلى الأنظمة الوسيطة، و كباقي دول العالم سعت الجزائر لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، من خلال إتباع سياسة سعر صرف و التي تآثر تأثيرا ايجابيا على مؤشرات الاقتصاد الكلي. و باعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي فهي حاولت منذ الاستقلال استغلال مقوماتها الطبيعية لتحسين وضعيتها الاقتصادية من خلال تبني عدة سياسات اقتصادية حيث انتقلت في البداية من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوق و رفعت احتكار التجارة الخارجية و طبقت إصلاحات و تعديلات كانت قد فرضتها ظروف العولمة و التحرر المالي خاصة بعد لجوءها إلى صندوق النقد الدولي، و مع إنفتاح الإقتصادي أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الخارجية و لتقلبات أسعار الصرف العالمية، و حاولت الجزائر منذ أن بدأت تعاني الاختلال في ميزان مدفوعاتها تجنب الوضعية السيئة لمؤشراتها الاقتصادية و اتخاذ الإجراءات النقدية و المالية الملائمة التي تتماشى و وضعيتها المالية، فكان من الضروري تشجيع الإنتاج خارج نطاق المحروقات، و تطبيق سياسة صرف فعالة لدعم مرونة الصادرات الجزائرية و بتالي جذب فرص استثمارية من الخارج و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع الحد من مشاكل التضخم. و في ظل هذه التطورات برزت عدة علاقات بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري و متغيرات الاقتصاد الكلي.

إشكالية البحث :

وقصد تحديد الموضوع محل الدراسة، طرحنا التساؤل التالي:

- ماهي إنعكاسات سعر الصرف على النمو الإقتصادي ؟

ومن أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة، سيتم تقسيم السؤال الرئيسي إلى أسئلة الفرعية يمكن صياغتها كما يلي :

- ماذا نقصد بسعر الصرف وما هو سوق الصرف الأجنبي ؟

- ماذا نقصد بالنمو الإقتصادي ؟ و ما مدى تأثير نظام سعر الصرف عليه وما هو النظام الذي له أفضل أداء ؟

ماهي إنعكاسات سعر الصرف على النمو الإقتصادي الجزائري؟

فرضيات الدراسة :

- ✓ للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقاً للدراسة وهي كالتالي :
- ✓ النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة و المنتظمة في الناتج القومي بحيث يفوق معدل الزيادة في السكان خلال سنة .
- ✓ سعر الصرف هو عبارة عن قيمة العملة الوطنية مقابل عملة أخرى أجنبية و سوق الصرف الأجنبي عبارة عن مجال يتم فيه تبادل العملات الأجنبية حسب قانون العرض والطلب.
- ✓ يؤثر نظام سعر الصرف العائم ايجابيا على النمو الاقتصادي.
- ✓ تواجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و النمو الإقتصادي بحيث كلما كانت السياسة النقدية و المالية فعالة ترفع من النمو الإقتصادي.

أسباب إختيار الموضوع :

- يرجع إختيار لهذا الموضوع لعدة أسباب منها :
- ✓ الرغبة في إثراء المعرفة العلمية فيما يخص هذا المجال.
- ✓ محاولة الإلمام بجميع المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف و النمو الإقتصادي .
- ✓ التطرق إلى وضعية الاقتصاد الجزائري ، و معرفة إنعكاسات سعر الصرف مع النمو الإقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- ✓ تسليط الضوء والكشف عن طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار والنمو الاقتصادي.
- ✓ معرفة أهم التطورات التي حصلت في سعر صرف الدينار و النمو الاقتصادي خلال فترة (2000-2018).
- ✓ معرفة أنظمة الصرف التي طبقت في الجزائر وأيضا تفسير انعكاسها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الموضوع :

تسعى دراستنا إلى إدراك الأهداف التالية:

- ✓ الإجابة على الإشكالية المطروحة .
- ✓ إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية لدور أنظمة أسعار الصرف في ظل التحولات المالية والنقدية.
- ✓ تحليل العلاقة بين تحركات أسعار الصرف و إنعكاس ذلك على النمو الإقتصادي.

فترة الدراسة :

حددت الدراسة في إطار مكاني و زمني ،الإطار المكاني يخص الإقتصاد الجزائري ،أما الإطار الزمني يتجلى في فترة (2000-2018) إذ تم إختيار هذه الفترة لتوفر البيانات عن معظم المتغيرات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر .

منهج البحث :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على مشكلته واختبار فرضياته وتحقيق أهدافه والإحاطة بمختلف جوانبه في إطار الموضوعية، فقد اتبعنا " المنهج الوصفي التحليلي" ، الذي يعتمد على جمع مختلف البيانات والمعلومات لوصف المفردات والحقائق المرتبطة بموضوع البحث ودراستها وتحليلها، للوصول إلى نتائج يمكن

تعميمها، وذلك باستخدام أدوات إيضاحية كالجداول والأشكال والمنحنيات البيانية بما يضمن أكبر قدر ممكن من الوضوح في الدراسة.

الدراسات السابقة :

بناء على المسح المكتبي الذي أجري خلال دراسة هذا الموضوع والبحث فيه وجدنا ندرة الدراسات والبحوث التي حملت نفس المقاربة لموضوع بحثنا المقترح الذي يربط بين ضرورة اختيار نظام صرف مناسب و انعكاساته على النمو الاقتصادي، وفي المقابل شملت دراسات الباحثين مواضيع ذات صلة مع تزايد الاهتمام بنظام الصرف الأمثل نتيجة تصاعد حدة الصدمات الاقتصادية وأزمات العملة ونشير فيما يلي إلى بعض وأهم هذه الدراسات والأبحاث:

- بن سميحة دلال، تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (1989-2011) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة للسنة الجامعية 2012-2013. وكان الهدف الأساسي من الدراسة هو معرفة تأثير السياسات الاقتصادية المطبقة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر قد عرف نمو إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانات المتاحة .

- دراسة ناصر السعيد ،مداخلة في ندوة نظمها معهد السياسات الاقتصادية - صندوق النقد العربي- تحت عنوان :نظم وسياسات أسعار الصرف في ديسمبر 2002 ،. حدد الباحث في دراسته بعض الدروس من التاريخ وتأثيراتها على السياسة الاقتصادية في اختيار نظم الصرف، كما بين الدروس التي يمكن أن تستعين بها البلدان العربية في اختيارها المناسب لسياسة سعر صرف عملتها.

- سحاب نادية، التوازن النقدي وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص الإحصاء والاقتصاد التطبيقي عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي للسنة الجامعية 2008-2009 . تهدف الدراسة لمعرفة محددات سعر الصرف المتمثلة في العرض النقدي الحقيقي والنسبي والدخل الحقيقي النسبي ومعدلات الفائدة النسبية ومعدلات التضخم و لخصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين هذه المتغيرات وسعر الصرف حيث أوضحت نتائج التقدير تفوق الأثر الحقيقي للدخل على الأثر النقدي.

هيكل الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاث فصول تناول كل منها ما يلي:

الفصل الأول الذي كان بعنوان الإطار المفاهيمي لسعر الصرف و النمو الإقتصادي تضمن مبحثين جاء فيهما عدة عناصر من أهمها ما جاء في المبحث الأول مفهوم ماهية سعر الصرف و سوق الأجنبي ، أما المبحث الثاني فتحدثت ماهية النمو الإقتصادي و أهم النظريات المفسرة له .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان علاقة سعر الصرف بالنمو الإقتصادي تضمن أيضا مبحثين ، المبحث الأول تحدثت عن النظام الإقتصادي لإختيار نظام الصرف الأمثل ، أما المبحث الثاني أنظمة الصرف و أثارها على النمو الإقتصادي. أما الفصل الثالث فقد كان بعنوان الأداء الإقتصادي لنظام الصرف الجزائري إتجاه النمو

الإقتصادي، وتم تقسيمه إلى مبحثين تضمننا واقع نظام الصرف الدينار الجزائري ، ودراسة تحليلية لعلاقة نظام الصرف الأمثل لنظام الجزائري و النمو الإقتصادي خلال فترة (2000-2018).

الفصل الأول

تمهيد :

اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة تحركات أسعار الصرف وتأثيراتها على النمو الاقتصادي حيث يعتبر من أهم المتغيرات التي تتحكم في اقتصاديات الدول حيث تدل حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة على المناخ الملائم للاستثمار، هذا ما يعطي دفعا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة خلال السنوات المقبلة ، وبالتالي يعزز ثقة الدولة في نظام صرف عملتها، و يؤدي تحسن هذه المؤشرات إلى حدوث استقرار اقتصادي في تلك الدولة، وفي نفس السياق يمكن القول أن تغيرات سعر الصرف تربطها علاقة متداخلة مع النمو الاقتصادي على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف و سوق الأجنبي

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي وأهم نظريات المفسرة له

يخص المبحث الأول في تحديد أساسيات سعر الصرف الذي شمل مجموعة من مفاهيم و وظائف و أنواع سعر الصرف ثم تطرقنا إلى سوق الصرف و أنواع أسواق الصرف و عناصر المتدخل فيه و ذكر مخاطره ، أما البحث الثاني فقد خصص لمفاهيم النمو الاقتصادي و أهم مظاهره و يتطلب هذا لتحديد مصادر و مقاييس النمو الاقتصادي و فهم لمختلف النظريات المفسرة له.

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف و سوق الأجنبي

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام داخل البلد الواحد، أما في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج فإن الوضع يختلف تماماً، بحكم أن هذا التبادل يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبني عليه التعامل ويطلق عليه سعر الصرف، وبحكم أن هذا الأخير يتم على أساسه تسوية كل المعاملات الاقتصادية و المالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، الأمر الذي يجعله يعيش تقلبات حادة بسبب عوامل العرض والطلب على العملة الوطنية التي تشكلها هذه المعاملات، لذا يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية تجسيد آليات وإجراءات تتحكم في قيمة العملة الوطنية، قصد جعل هذه الأخيرة تلعب دوراً مهماً في أن تكون سنداً للقرارات الاقتصادية وعاملاً مساهماً في توجيه وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاتجاه المرغوب.

المطلب الأول: أساسيات سعر الصرف

لقد أصبح سعر الصرف محط اهتمام كبير من طرف كافة المستثمرين و الاقتصاديين ، كما انه يحظى باهتمام جل القطاعات في الدول ، خصوصا التجارة الخارجية حيث تعتبر الشريان الرئيسي في تسهيل المعاملات الاقتصادية ، و عادة ما يكون موضوع استقرار سعر الصرف العملة من أهم مشاغل الدولة لماله دور كبير ، فالاستقرار النسبي للعملة يجعل المتعاملين بها يتفادون مخاطر تقلبات الصرف و بالتالي تزيد ثقتهم بها . و قد حاز موضوع سعر الصرف بأهمية كبيرة في أدبيات علم الإقتصاد . لذا سيتم التطرق في الفروع التالية :

الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف و أهم وظائفه و أنواعه

أولاً : مفهوم سعر الصرف

إن سعر الصرف لديه تعاريف عدة نذكر أهمها:

1-الصرف الأجنبي، أو ما يطلق عليه بالتحويل الخارجي، هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملية الأجنبية، و سعر الصرف أي السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملية الأجنبية ، أي السعر الذي بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.¹

2-هو عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني، أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي.²

3-سعر الصرف هو عبارة عن علاقة (المعدل) الذي يتم على أساسها تبادل العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة.³

ويتغير هذا السعر يوميا في سوق الصرف تبعا لتغير العرض و الطلب على الصرف الأجنبي، ويكون هذا التغير في العرض والطلب على الصرف الأجنبي متأثرا من مصدرين :

¹ فليح حسن خلف ، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004، ص: 57

² طارق فاروق الحصري ، "الاقتصاد الدولي" ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2010 ، ص: 90

³ محمود حميدات، "مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 105

❖ طلب و عرض مشتقان: حيث مستوى الطلب على العملات الأجنبية و عرضها يتوقف على التغير في حجم الطلب على السلع و الخدمات الأجنبية لتسديد قيمتها. و بالتالي فإن مصدر هذا التغير يوجد على مستوى التغيرات التي تحدث على مستوى الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

❖ طلب و عرض مستقلان: في هذه الحالة يتحدد مستواهما بناء على تدفقات العملة الصعبة ليس كتدفق يقترن مع تدفق السلع و الخدمات (أي تدفق يوجه لتسديد قيمة هذه السلع و الخدمات) ولكنه كتدفق مستقل ينتقل من مساحة مالية إلى مساحة أخرى للبحث عن أفضل فرص التوظيف بين مختلف المساحات المالية إلى مساحة مالية على المستوى العالمي. و عليه، يعكس هذا المصدر في طلب الصرف الأجنبي و عرضه حركة الانتقال رأسمال بين الدول بغرض الاستثمار (قروض خارجية، استثمار مباشر، استثمار في المحفظة، و بالتالي، فإن مصدر هذا التغير يوجد على مستوى التغيرات التي تحدث على مستوى حساب رأس مال و العمليات المالية لميزان المدفوعات.¹

4- إن سعر الصرف بإعتباره يمثل العلاقة "معدل" التبادلية بين العملة الوطنية و أي عملة أجنبية أخرى يمكن تعبير عنه بإحدى طريقتين:²

❖ تسعيرة مباشرة: حيث يتم التعبير عن سعر الصرف وفقا لهذه الطريقة بعدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحد من العملة الوطنية،
مثال: يتم تعبير عن سعر الصرف بين الأورو و الجنيه الإسترليني في المساحة المالية في لندن كما يلي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = 1.1846 \text{ أورو}$$

❖ تسعيرة غير مباشرة: حيث يعبر عن سعر الصرف وفق هذه الطريقة على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
مثال: يتم تعبير عن سعر الصرف بين الدينار الجزائري و الأورو في الجزائر كما يلي:

$$1 \text{ أورو} = 99.1722 \text{ دينار}$$

" و من هذه التعارف يمكن أن نستنتج أن سعر الصرف هو عبارة عن النسبة التي تتم على أساسها مبادلة العملة الوطنية بعملة أجنبية و على إعتبار أنه لا يمكن استخدام عملة وحيدة في المبادلات الدولية، أصبح ضروري اللجوء إلى عملية المقارنة بين العملات التي تتم بواسطتها المبادلات، و على هذا فإن عملية المقارنة هذه تعتبر أساس عملية صرف العملات ".³

ثانيا: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة، يمكن ذكر أهمها في ما يأتي:⁴

1. الوظيفة القياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية.

¹ الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي و البنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 215-216

² محمد عبد المنعم، احمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 220

³ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 96

⁴ فائزة علوان، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص: 80

2. الوظيفة التطويرية : يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو يمكن تعويضها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3. الوظيفة التوزيعية : أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين الدول العالم.¹

ثالثاً : أنواع سعر الصرف

عادة ما يتميز بين عدة أنواع من سعر الصرف :

1. سعر الصرف الاسمي : هو السعر النسبي بين عملتين و يمثل السعر الرسمي الذي يسود في تاريخ معين فهو سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى بغض النظر عما يعنيه ذلك من منظور القوة الشرائية للسلع و الخدمات ، كما إن الارتفاع والانخفاض في القيمة هذا السعر لا يعني بالضرورة بان البلد قد أصبح أعلى أو اقل تنافسية في الأسواق الدولية ، وذلك لان سعر الصرف الاسمي لا يقدم صورة واضحة ودقيقة حول التغيير في القوة الشرائية النسبية بين عملات معينة.²

و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين :

- سعر الصرف الرسمي : وهو المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية.
- سعر الصرف الموازي : وهو المعمول به في الأسواق الموازية .

2. سعر الصرف الحقيقي : هو سعر الصرف الاسمي المعدل أو المكيف للأسعار النسبية بين البلدان و يرمز له « RER » حيث يمثل سعر الصرف الاسمي الذي يأخذ بالحسبان الفروقات في معدلات التضخم بين البلدين موضوع الاهتمام،³

و بالإمكان حساب سعر الصرف الحقيقي بشكل دقيق نسبياً اعتماداً على سعر الصرف الاسمي و مستويات الأسعار النسبية وفق المعادلة التالي⁴ :

$$RER_{i,t} = e_{i,t} * p/p_i$$

RER_{i,t} : سعر الصرف الحقيقي.

P : مستوى السعر في البلد المحلي

P_{i,t} : مستوى السعر في البلد الأجنبي

E_{i,t} : سعر الصرف الإسمي بين العملة الأجنبية و عملة البلد الأم و الذي يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية لكل وحدة من العملة المحلية.

¹ جمال الدين برقوق ، مصطفى يوسف ، "الاقتصاد الدولي" ، الطبعة الأولى ، دار جامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 ، ص: 105

² قدرى عبد المجيد ، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص: 103

³ محمد علي إبراهيم العامري ، "إدارة محافظ الاستثمار" ، الطبعة الأولى ، مكتبة الجامعة ، الشارقة ، الأردن ، 2013 ، ص: 616،617

⁴ محمد علي إبراهيم العامري ، "إدارة محافظ الاستثمار" ، مرجع سبق ذكره ، ص 618

3. **سعر الصرف الفاعل** : ظلما إن بلدان العالم لا تمارس جميع أعمالها التجارية مع بلد أجنبي واحد فان صناع السياسة لا يهتمون كثيرا بما يحصل لسعر الصرف عملتهم مقابل سلة من العملات الأجنبية للبلدان التي يشترك معها في تجارته الخارجية ، آدا يمثل سعر الصرف الفاعل مقياسا لمعرفة فيما اذا كانت العملة ترتفع أو تنخفض قيمتها مقابل سلة من العملات الأجنبية الموازنة¹.
4. **سعر الصرف المتقاطع** : تعتبر معظم نشرات أسعار الصرف عن قيم العملات مقارنة بالدولار الأمريكي ، إلا انه في بعض الأحيان تهتم فيما بعض الشركات بسعر الصرف مابين عملتين لا تتعلقان بالدولار و يتفق بتعريفها لسعر الصرف المتقاطع يكونه يتضمن شراء و بيع عملة ما مقابل عملة أخرى بدون الإشارة إلى الدولار الأمريكي بشكل مباشر، حيث تشتق أسعار الصرف المتقاطعة من سعر الصرف لكل عملة نسبة إلى عملة ثالثة مثل الدولار عادة و يحسب سعر الصرف المتقاطع وفق الصيغة الآتية :

$$\frac{\text{قيمة العملة A بالدولار}}{\text{قيمة وحدة واحدة من العملة A مقدره بوحدات العملة B}} = \frac{\text{قيمة العملة B بالدولار}}{\text{قيمة وحدة واحدة من العملة B مقدره بوحدات العملة A}}$$

5. **توازن سعر الصرف** : في الوقت الذي يكون فيه من الصعب قياس نسبة التغير في قيمة العملة يكون من الأصعب تفسير النسبة أو التنبؤ بكيفية تغيرها في المستقبل ، ولغرض الوصول إلى ذلك ينبغي تحديد مفهوم سعر الصرف التوازي حيث يتحدد سعر الصرف بالطلب على تلك العملة قياسا إلى عرضها ، و في أي لحظة زمنية لا بد أن تعكس السعر الذي يكون فيه الطلب مساويا للمعرض من تلك العملة في سوق الصرف الأجنبي فسعر الصرف التوازي يمثل سعر الصرف المحدد على وفق قوى السوق المتمثلة في الطلب و العرض للعملة و إن العرض و الطلب على الصرف الأجنبي مشابه في العديد مفاهيمه لأية سلعة أخرى².

الفرع الثاني : سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات النقدية، و يمكن إعطاء نظرة عامة حول الأدوات و الوسائل المستخدمة فيها و نذكر أهم أهدافها في ما يلي :

أولا : مفهوم سياسة سعر الصرف و أهم أهدافها

تعتبر سياسة سعر الصرف جزء من السياسات الاقتصادية فهي تسمح بتشغيل الكامل ، النمو ، الاستقرار الأسعار ، و التوازن الخارجي ، كما تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجا إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه و الحد من الخلل في توازنه³.

¹ العايب أمال ، "البنك المركزي و دوره في استقرار سعر الصرف" ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015، ص : 27.

² محمد علي إبراهيم العامري، "إدارة المحافظ الاستثمارية" ، مرجع سبق ذكره ، ص : 619

³ بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف وتحديدده "دراسة قياسية للدینار الجزائري" ، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2013-2014، ص : 40.

1. مفهوم سياسة سعر الصرف :

هي مجموعة من الإجراءات و القرارات التي تنفذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي بالإضافة إلى القيام باختيار و تحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلائم مع أوضاعها الاقتصادية و الأهداف المرجو تحقيقها، و أهمها الحفاظ على استقرار عملتها.¹

2. أهداف سياسة سعر الصرف :

تسعى سياسة الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:²

❖ مقاومة التضخم :

يساهم التحسين في سعر الصرف إلى إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وعلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية الذي يرجع أساسا إلى انخفاض تكاليف الاستيراد، وبالتالي انعكاسه بالإيجاب على المستوى العام للأسعار وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط . وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسية المنتج المحلي . و تسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة المحلية وتم اعتمادها كأساس للسياسة (vertueux) المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983 .

❖ تخصيص الموارد :

يؤدي وصول السلطات النقدية لسعر الصرف الحقيقي إلى عدة نتائج ايجابية نذكر منها :

- جعل الاقتصاد أكثر تنافسية و بتالي تحويل الموارد إلى قطاعات السلع الدولية "الموجهة للتصدير" وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير.
- تقليل عدد السلع التي تم إستيرادها، و زيادة الإنتاج المحلي لسلع التي كانت تستورد "إحلال الواردات" و السلع التي يمكن تصديرها .

❖ توزيع الدخل :

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية و توجد حالتين له هما :

- ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي " موارد أولية ، زراعة " نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يجعله أكثر ربحية و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال.
- انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي "ارتفاع سعر الصرف الحقيقي" فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فيؤدي ذلك إلى تقلص استثمارها ، و بهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل: سعر صرف للصادرات التقليدية ، سعر صرف للواردات الغذائية..... الخ.

¹ حمدى عبد العظيم ، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة" ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1998 ، ص : 15.

² محمود حميدات ، " مدخل للتحميل النقدي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص : 10.

❖ تنمية الصناعة المحلية : يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من اجل تشجيع الصناعة الوطنية.¹

ثانيا : أدوات سياسة سعر الصرف

من أجل تحقيق أهداف سياسة سعر الصرف، تلجأ السلطات النقدية إلى استعمال العديد من الأدوات و الوسائل أهمها:²

1. تعديل سعر صرف العملة :

يكون تعديل سعر الصرف العملة إما بتخفيض قيمتها الخارجية أو رفعها

❖ تخفيض قيمة العملة : كثيرا ما تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض أساسا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع و الخدمات المقومة بوحدات النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات ، كما إن أسعار السلع و الخدمات الأجنبية المقومة بعملة تلك الدول تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات ، فادا قامت الدولة معينة بعملية التخفيض و كان الطلب الخارجي على صادراتها مع عرض المنتجات الموجهة للتصدير يتصفان بالمرونة ، فان هذا سيؤدي إلى زيادة الصادرات ، و اذا كان الطلب الداخلي على الواردات الأجنبية و العرض منها مرتين أدى ذلك إلى الحد من الواردات نتيجة ارتفاع أسعارها بالعملات الأجنبية مما يساهم في إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعات .

❖ رفع قيمة العملة : الرفع من القيمة الخارجية للعملة يشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، وبالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الواحدة، و من أهم أسباب التي تدعو السلطات إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي:³

- وجود فائض في ميزان المدفوعات، حيث تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مع ارتفاع التضخم، وبالتالي زيادة الواردات مقابل انخفاض الصادرات، هكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.
- لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية "نفط مثلا".
- لتدعيم العملات الأخرى كما فعلت الدول الأوروبية عندما رفعت قيمة عملاتها لدعم الدولار الأمريكي و ذلك عندما امتنعت هذه الأخيرة من تخفيض قيمة عملتها لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

2. إستخدام إحتياطات الصرف :

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر الصرف عملتها، فعند انهيار هذه الأخيرة تقوم السلطات ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، و عندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، و عندما تكون الإحتياطات غير

¹ مي محمد فايزة، "اختلال سعر الصرف الحقيقي و فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية تخصص مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بالقياد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص ص: 14، 15.

² محمد صفوت قابل، "نظريات و سياسات التجارة الدولية"، مطبعة العشري، مصر، ص: 283.

³ دلامي ناجية، "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل الحرب العالمية"، ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة شلف، الجزائر 2012-2013، ص: 61.

كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية ، وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها ، إلا إن الاحتياطات لا تكفي للتصدي الآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.¹

3. إستخدام سعر الفائدة :

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتبار سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر إنهبان العملة ، حيث تقوم الدولة بتعويض خطر التخفيض المستقبلي لعملتها ، فالرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة قوية ، فارتفاع سعر الفائدة يقوم بجلب رؤوس الأموال الأجنبية و يقلل خروج رؤوس الأموال المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف . ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك اضعف من المارك الألماني اعتمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية .

4. مراقبة الصرف :

يتميز هذا النظام بوجود نوع من المركزية للصرف الأجنبي ، حيث يعهد إلى سلطة مركزية معينة بتجميع كافة موارد الصرف الأجنبي بين يديها ، تم تقوم هذه السلطة بتوزيع هذا الصرف الأجنبي وفقا لقواعد خاصة ، أي يوجد احتكار رسمي للصرف الأجنبي و تتوقف درجات الرقابة على الصرف على درجة هذا الاحتكار ، لقد طبق هذا النظام أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات ، و طبق الاشتراكية على نطاق واسع ، حيث تقضي هذه السياسة بإخضاع مشتريات و مبيعات العملة الصعبة لرخصة خاصة ، ويتم استخدام لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة بخروج المضاربين² ،

ومن التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية :

- ❖ منع التسوية القبلية الوردات.
- ❖ الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- ❖ تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة
- ❖ تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين نستفيد من التحويل الخارجي للعملة ، و حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها لتسوية المعاملات مع الخارج إلا بتخصيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة .

5. إقامة سعر الصرف متعدد :

يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق و توجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة و من أهم الوسائل المستخدمة هو الاعتماد نظام تنائي أو أكثر لسعر الصرف وجود سعيرين أو أكثر ، احدهما مغالى فيه و يتعلق بالمعاملات الخاصة بالوردات الضرورية أو الأساسية أو الوردات القطاع المراد دعمها و ترقيتها ، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الوردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.³

¹ بن عبي رحيمة ، "سياسة سعر الصرف تحديده -دراسة قياسية للدينار الجزائري "، أطروحة الدكتوراه ، في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2013- 2014 ، ص:16.

² رانيا محمود عمارة ، "العلاقات الاقتصادية الدولية" ، مركز الدراسات العربية ، طبعة الأولى ، مصر ، 2016 ، ص :126.

³ رانيا محمود عمارة ، "العلاقات الاقتصادية الدولية " ، مرجع سبق ذكره ، ص :126.

المطلب الثاني : سوق الصرف الأجنبي

إن سوق الصرف الأجنبي يمثل الإطار الذي تنشط فيه العديد من المؤسسات والبنوك المركزية للعديد من الدول فقد حققت أسواق الصرف الأجنبية تحولات كبيرة من حيث التنوع والتوسع والانتشار، وهذا ما أدى إلى نمو حجم المعاملات فيه ويمكن إعطاء لمحة عن سوق الصرف الأجنبي في الفروع التالية :

الفرع الأول : مفهوم سوق الصرف الأجنبي وأنوعه

إن سعر الصرف يعبر عن قيمة وحدة واحدة من العملة الوطنية مقابل وحدات من العملة الأجنبية، فبموجب القيم السوقية أو المقررة تتم عمليات تبادل العملات في أسواق الصرف الأجنبي.

أولاً : تعريف سوق الصرف الأجنبي

سوف الصرف الأجنبي هو سوق دولي، وهو سوق كبير من حيث حجم المعاملات، ويتكون سوق الصرف الأجنبي من البنوك والأفراد والمنشآت والحكومات الذين يقومون بشراء وبيع الصرف الأجنبي¹. ويعرف أيضاً: على انه سوق غير منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما و أنها ليست قاصرة على أي بلد واحد.² ويتمثل هدف سوق الصرف في تسهيل الصفقات الدولية وذلك بتحديد لأسعار الصرف مختلف العملات، و حتى يتحقق ذلك لابد لهذه العملات أن تكون قابلة للتحويل، و يقال عن عملة بلد ما أنها قابلة للتحويل إذ كان مسموحاً للمقيمين وغير المقيمين فيه بتغييرها بالأسعار السارية مقابل مبالغ من العملات الأجنبية، والتي يستطلعون استعمالها في ما بعد بكل حرية في إطار معاملاتهم الدولية، و يتداول في سوق الصرف مجموعة مختلفة من العملات القوية و القابلة للتحويل، و غالباً ما يكون عملات الدول المتقدمة هي التي تسجل أكبر نسب التداول³.

ثانياً : المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان الاقتصاديين يمكن تجميعهم في ثلاث مجموعات هي :

1. البنوك المركزية: تدخل البنوك المركزية في سوق العملة ليس من قبيل تحقيق الأرباح، كونها لا تتوخى الربح من مزاوله نشاطها. وهي بالتالي لا تقوم بعمليات المضاربة على العملة، ويعتبر الهدف الأساسي من تدخلها في سوق الصرف تأمين الشروط الملائمة للتأثير في شروط التجارة. وتدخل البنوك المركزية عبر عمليات السوق المفتوحة بهدف التخلص من الإختلالات في التوازن الاقتصادي والمالي.⁴

و المقصود بعمليات السوق المفتوحة هي تدخل البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية "أو الصرف الأجنبي" يدفع مقابلها نقوداً قانونية، تزداد كمية النقود في التداول، و تؤدي زيادة الطلب على الأوراق المالية إلى ارتفاع أسعارها و بالتالي انخفاض سعر الفائدة، و يقابل الانخفاض في سعر الفائدة زيادة في الطلب على القروض من جانب أرباب العمل .

¹ محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 67.

² كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الطبعة الخامسة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة ص: 146.

³ دومينيك سالفاتور، ترجمة محمد رضا على العدل، "الاقتصاد الدولي"، الطبعة الخامسة، الدار الدولية للاستثمار الثقافية، القاهرة، ص: 146.

⁴ السريتي السيد محمد أحمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 200، ص: 248.

2. البنوك التجارية: مع زيادة النشاط الاقتصادي، ازداد الطلب على الائتمان، فتحوّلت البنوك التجارية لتلعب دور الوسيط بين المودع والمستثمر، بالإضافة إلى ذلك تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات عملائها من مصادرها المختلفة سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو بكمبيالات أو بسندات أجنبية، كما تقوم البنوك التجارية باستبدال العملات الأجنبية بعملة وطنية وبالعكس.

ومن هنا، ومن الطبيعي إن تكون البنوك التجارية وبنوك الاستثمارية عامة في سوق العملة، ومن الطبيعي أيضا إذ تنشأ لدى الأفراد علاقة بالبنوك، أنهم رغبوا الاتجار بالعملة، حيث تحول (FOREXC) إلى مصدر ربح هام بالنسبة للبنوك، ويتميز السوق الفوري بمخاطر إقراض محدودة، ومخاطر السوق الأجل الائتمانية هي أقل من مخاطر الائتمان، والآن اهتمام العالم يتركز على مجموعة محدودة من العملات، يتميز سوق العملة بدرجة عالية من السيولة.¹

3. سماسة الصرف: هم وسطاء وظيفتهم هي تجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك و متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء هذه المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات، ويكافئون نظير عملهم هذا بعمولة سمسة.

مما سبق يمكن استنتاج أن البنك المركزي يعتبر المتدخل الذي يؤثر بشكل كبير في سوق الصرف الأجنبي بسبب أن لديه العديد من الوظائف المهمة والحساسة التي تمس استقرار العملة، فيعتبر الممثل الرئيسي لدولة في سوق الصرف الأجنبي والقائمة بأعمالها.²

ثالثا: أنواع سوق الصرف الأجنبي

تعد أسواق الصرف الأجنبي من أهم مجالات انعكاس التقلبات الاقتصادية، كما تعتبر من أكثر القنوات حساسية في نقل هذه التقلبات، هذا ما يجعله ينقسم إلى عدة أنواع يمكن ذكرها في الآتي:

1. سوق الصرف الأجنبي العاجل:

وهي الأسواق التي يتم فيه التعامل على أساس الصرف السائد في اللحظة التي يجري فيها مثل هذا التعامل³، كما يتميز بكثافة العمليات واستمرارية نشاطها، والتسعير الفورية تحدد بحرية عن طريق آلية العرض والطلب على العملات. ويحصل التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال بعض العمليات التي يقوم بها المشاركون وهي:

- التحكم "المراجعة": يتم من خلال هذه العملية شراء العملات في الأسواق المنخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق مرتفعة السعر للحصول على ربح خلال دقائق معدودة، فالراجعة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية وأهم ما يميزها أنها لا تحتوي على مخاطر لأن أسعار الصرف تكون معلنة لدى المتعاملين.
- عمليات المقاصة: إن المصدرين يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات

¹ بسام الحجار، «نظام النقد العالمي وأسعار الصرف»، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص: 99، 100.

² هيل العجي جميل الجباني، «التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2014، ص: 104.

³ فليح حسن خلف، «التمويل الدولي»، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص: 65.

البيع والشراء فيما بينها أو مع سماسة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة كل حسب العملة التي يرغب المصدر الحصول عليها.

حيث تتم تسوية الإلتزامات بين المتعاملين من خلال الحسابات البنكية وبالطبع مع تعدد الصفقات فان المقاصة تتفرع إلى مقاصة متعددة الأطراف دون الحاجة إلى انتقال النقود وخاصة في إطار حرية الصرف، ويلاحظ أنه في النهاية تتم تسوية المدفوعات وتحويل المبادلات الدولية بكل سهولة بسبب اتصال الأسواق ببعضها البعض عبر وسائل الاتصال الحديثة¹

2. سوق الصرف الأجنبي الأجل (أو المستقبلية) :

هو السوق الذي يتم فيه بيع و شراء العملة الأجنبية وفقا لسعر اجل ، حيث يتم تسليم و التسلم بعد فترة ، أي إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه ، آدا يختلف السعر الاجل عن السعر الحاضر وفقا لتوقع ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل ، فادا كان من المتوقع في المستقبل ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شرائها بالنسبة للعملة المحلية ، تضاف علاوة على السعر الحاضر ، و على العكس يجري خصم من السعر الحاضر آدا كان من المتوقع مستقبلا انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية ، ادا تمثل العلاوة أو الخصم فيما يلي :

$$\text{العلاوة أو خصم} = (\text{السعر الأجل} - \text{السعر العاجل} / \text{السعر العاجل}) / 100$$

الفارق بين السعر الأجل و السعر الحاضر إنما هو محصلة الفوارق بين معدلات الفائدة السائدة بالنسبة للعملات المختلفة.²

3. سوق المشتقات المالية :

تعد المشتقات المالية عقود مالية مشتقة من الأسعار الحالية للوصول المالية أو العينية محل التعاقد "الأسهم و السندات و النقد الأجنبي و الذهب...." وهي تستخدم بهدف التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار تلك الأصول.³

❖ سوق الخيارات المالية : تعتبر هذه السوق أداة لتمكين صاحب وضعية الصرف المفتوحة على مخاطر من الحق في شراء "الخيار الشراء" أو بيع "خيار البيع" مقابل دفع عمولة و حسب سعر محدد سلفا خلال فترة معينة بتاريخ استحقاق محدد، ويعرف الخيار في العملات بأنه عقد قانوني بين الطرفين "مشتري الخيار" و "بائع الخيار"، حيث تكون الطرف الأول الحق إن يشتري إذ مارغب من الطرف الثاني ، إذا تنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين :

- خيار الشراء : هو إعطاء الحق لصاحبه بشراء مبلغ معين من عملة الأجنبية مقابل العملة محلية
- خيار البيع : يوجد نوعين "خيارات أمريكية و أخرى أوروبية"

❖ المبادلات : هي عملية بيع فوري للعملة مرتبطة مع شراء اجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة.

¹ هجير عدنان زكي أمين ، "الاقتصاد الدولي (النظرية و التطبيق)" ، دار الإثراء لنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص : 261.

² فليح حسن خلف ، "التمويل الدولي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 66، 65.

³ كامل بكري، "الاقتصاد الدولي" ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2012 ، ص ص : 130، 129.

❖ **المستقبلات:** هي عقود ملزمة تعطي لصاحبها الحق في شراء أو بيع كمية نمطية محددة من احد الأدوات المالية المعينة بداتها بسعر محدد في وقت إبرام العقد، على انه يتم تسليم في الوقت لاحق في المستقبل.¹

الفرع الثاني : مخاطر سوق الصرف الأجنبي

في ظل نظام الصرف المرن تكون النشاطات التي تتم خارج الإقليم الوطني عرضة لتقلبات الناتجة عن عدم معرفة التطورات المستقبلية لسعر الصرف وخطر الصرف، حيث يختلف هذا الأخير على حسب نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة، ويمكن إعطاء تعريف لخطر الصرف وذكر أهم أنواعه فيما يأتي:

1. تعريف خطر الصرف :

- تعرف مخاطر أسعار الصرف بأنها التغيرات الناتج عن تقلبات أسعار العملات الصعبة بالنسبة لعملة الحساب التي بالعملة المرجعية سواء كان التغير في نتائج أو الحسابات الدولية.²
- يعرف الخطر على أنه تلك الأحداث غير المرئية وغير المرغوب فيها مستقبلا.
- ويعرف خطر الصرف على أنه الخطر المتعلق بالربح والخسارة والناتج عن تغيرات سعر الصرف، ويشير إلى الخسائر المحتملة من تحصيل ديون المؤسسة والناتج عن تغيرات سعر الصرف بين العملة الوطنية التي تعتبر عملة مرجعية و العملات الأجنبية، كما يمكن مؤسسة أن تهدف أيضا لتحقيق الربح من خلال التطورات الملائمة لأسعار الصرف.³

2. مخاطر أسعار الصرف :

يكون هناك خطر في سعر الصرف لما يكون هناك انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت الفوترة في عقد التصدير، أو عندما يكون هناك ارتفاع في قيمة العملة الأجنبية وهذا يؤثر على حجم الصادرات، وسوف نعرض لكم إلى أهم هذه أنواع:⁴

❖ مخاطر مرتبطة بالعمليات التجارية :

كل مؤسسة تباشر عمليات تصدير أو استيراد مفوترة بعملية تختلف عن عملتها الوطنية، فهي معرضة لخطر الصرف التجاري حيث أن تسديد هذه العمليات يمكن أن يتم بسعر صرف مختلف عن سعر الصرف لحظة عقد الصفقة إذن خطر الصرف بذلك هو نتيجة الفارق الزمني الذي يمكن أن يوجد بين تسديد هذه العمليات والاتفاق عليه.

❖ مخاطر تشغيلية :

تعتمد مخاطر التشغيلية على تقييم اثر التغيرات في سعر الصرف على الصفقة التي لم يتم الاتفاق عليها بعد وللحد من مخاطر يجب قياس التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استجابة لتغيرات في سعر الصرف .

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.110.

² هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2014، ص.158.

³ مسعود حايدي مشكور العامري، "المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار زهران، للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 191، 192.

⁴ مدحت صادق، "النقود الدولية و عملية الصرف الأجنبي"، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، 1999، ص: 134.

❖ مخاطر التحويل :

تعرف على أنها المخاطر التي تتعرض لها قيم الموجودات والمطلوبات والمصاريف والأرباح بالعملة الأجنبية عند تحويلها بأسعار صرف محددة في تاريخ مستقبلي محدد، ويطلق عليها أيضا بالمخاطر المحاسبية، ويعد تحويل العملات الأجنبية واحد من أصعب القضايا المثيرة للجدل والتي تواجهها شركات وذلك نتيجة لتقلبات أسواق الصرف الأجنبي،

كما إن هذا النوع من مخاطر يقيس التغيرات المحتملة بملكية المالكين، التي تنشأ من الحاجة إلى تحويل الكشوف المالية بالعملة الأجنبية للفروع الأجنبية إلى عملة واحدة لتوحيد الحسابات، وبالتالي إمكانية إعداد الكشوف المالية الموحدة على المستوى العالمي.¹

المبحث الثاني : ماهية النمو الاقتصادي وأهم نظريات المفسرة له

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلقها الحكومات وتطلع إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل العامل الأهم والمعتمد عليه في قياس تقدم الأمم وقد تعددت مفاهيم النمو وأنواعه وطرق قياسه ونظرياته ووجد العديد من الاقتصاديين العلاقة بينه وبين التغيرات سعر الصرف وسيتم إبراز كل هذا في مطالب الآتية :

المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي وأهم مظاهره

إن مفهوم النمو الاقتصادي يتطلب معرفة مختلف التعارف التي قدرت لهذا المصطلح كذا عناصره، و الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية وهو ما نحاول فيه من خلال التالي :

الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي وتبين فرق بينه وبين التنمية الاقتصادية

أولا : تعريف النمو الاقتصادي

لقد قدمت لمصطلح "النمو الاقتصادي عدة تعاريف يمكن إن نورد أهمها فيما يلي :

1. يعرف النمو الاقتصادي على انه : التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعدد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية للإنتاج الوطني و الدخل الوطنيالخ.²

2. يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الناتج الإجمالي المحلي أو الإجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في المتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.³

يعرف أيضا على انه معدل الذي يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. وهذا يعني إن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو ناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني ذلك حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي.⁴ وبالطبع فان هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فان متوسط نصيب الفرد من

¹ مدحت صادق، "النقود الدولية و عملية الصرف الأجنبي"، مرجع سبق ذكره، ص : 134

² قمومية سفيان، "رؤوس الأموال الأجنبية و أثرها على النمو الاقتصادي"، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017، ص : 104.

³ محمود عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصر وآخرون، "التنمية الاقتصادية"، دار الجامعية، مصر، 2006، ص : 73.

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص : 11.

الدخل الكلي سوق "الناتج الكلي" بمعدل اقل من معدل النمو السكاني فان متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض و بالتالي تدهور مستوى معيشة و تمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي و بالتالي:¹

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد و إن تتوفر فيه المقومات ثلاث و التي تكون متعلقة ب :

- ❖ تراكم رأس المال مشتملا ذلك كل الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية بالدرجة الأولى و التي من شأنها إن تسهل و تكمل الأنشطة الاقتصادية ، حيث تراكم رأس المال يمكنه إن يضيف موارد جديدة مثل : استصلاح الأراضي غير المستغلة ، و تكوين معارف غير مكتسبة و الارتقاء بنوعية الموارد المتاحة كنظم الري ، و البناء و النقل و الخدمات الحديثة.²
- ❖ إن النمو السكاني و الذي يعتبر النمو الفعلي في القوى الإنتاجية المتعلقة بالعمل دور فعال بدرجة ثانية في تكوين رأس مال ، حيث تعتبر الزيادة الفعلية في القوى العمل عملا يساهم في حث النمو الاقتصادي أما عن طريق رفع الإنتاجية أو عن طريق زيادة القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية.³
- ❖ توفر عنصر التقدم التكنولوجي و الذي يعتبره عدد من الاقتصاديين بان اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي أما عن طريق رفع الإنتاجية أو عن طريق زيادة القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية.⁴

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة على المدى الطويل في الدخل المحلي للبلد الذي يترتب عنه الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، أي إن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح منه معدل السكاني مع عزل اثر التضخم .

ثانيا : الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

يعتبر النمو و التنمية الاقتصادية ذات اهتمام كبير من قبل البلدان خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك لما يتضمنه هذا المجال من الأمور من شأنها إن تحسن من العناصر الأساسية لحياة أفضل مثل التقدم في التعليم و الصحة الخ.

لذا سيتم إبراز أهم الفروق بينهما فيما يلي :

- ❖ النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة المطربة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويل من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة و الثقافة..... الخ.
- ❖ بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى النمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة و في التشريعات و الأنظمة .

¹ انطون زحلان ، طاهر كنعان و محمد عبد الشفيق عيسى و آخرون ، "النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية" ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2013 ، ص : 26 .

² زواوية احلام ، " دور الاقتصادية الطاقة المتجدد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة" ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2014 ، ص : 246 .

³ اشرف عبد القادر ، رحيم حسن و آخرون ، "النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2013 ، ص : 29 .

⁴ إسماعيل محمد بن قانة ، "اقتصاد التنمية" ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص : 91 .

وهناك اثنان من أهم التغيرات الهيكلية وهما:¹

ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي، وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف.² كما إن نمط الاستهلاك يتغير لأن الناس لا ينفقون كل دخلهم على الضروريات الأساسية بل يحولون نحو السلع الاستهلاكية و العنصر الأخير في التنمية الاقتصادية هو إن الناس يصبحون مشاركين في العملية التنويه التي جلبت هذه التغيرات الهيكلية.³

و يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، حيث تؤكد « Mrs Hicks » بان التنمية تشير إلى الدول النامية و النمو يشير إلى الدول المتقدمة. كما يفرق « Schumpeter » بين الإثنين بالقول إن التنمية هي تغير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما إن النمو هو تغير تدريجي و مستقرة في الأمد الطويل، و الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار و في السكان .

و يؤكد البروفيسور « bonne » بان التنمية الاقتصادية تتطلب و تتضمن نوع من التوجيه و التنظيم و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها ، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ماهية إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، ولكنه لا يكمن فصل التنمية عن أهدافها. ولا بد من التأكد هنا بان عملية التنمية لا يمكن إن تتم بالشكل المطلوب إلا بمجودات جميع أفراد المجتمع، و تتطلب تفاعل الفرد معها لغرض إنجازها.⁴

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وأنوعه وأهم مظاهره

للمنمو الاقتصادي خصائص عديدة و مظاهر عدة تظهر أنواع مختلفة للنمو .

1. خصائص النمو الاقتصادي :

لقد أوضح كزنتش « Kuznets » ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول الخاصة المتقدمة هي:⁵

❖ المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني :

ولقد مرت كل الدول المتقدمة حاليا و هي في خبرتها التاريخية مع النمو الاقتصادي في الفترة " 1770 إلى الوقت الحاضر " بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية.

❖ المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج :

أكدت دراسات للبنك الدولي، على ما توصل إليه « kuznets » إن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية.

❖ المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد :

يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي بين الأنشطة، "مثل التحول من قطاع الصناعي إلى لخدماتي"، و يصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية .

¹ حابر احمد بسيوني ، محمد محمود مهدي ، "التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى ، دار الوفاء لدينا للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، 2012 ، ص ص : 41،42.

² محمود علي الشرقاوي ، "النمو الاقتصادي و تحديات الواقع"، الطبعة الأولى ، دار عبيد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 ، ص : 46.

³ محمد عبد العزيز عجمية ، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص : 70.

⁴ جباية عبد الله ، "تطور نظريات و إستراتيجية التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديد ، مصر ، 2014 ، ص : 14.

⁵ سفيان قوميمة ، "رؤوس الأموال الأجنبية و أثرها على النمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص : 106.

❖ المعدلات المرتفعة للتحويل الأيديولوجي والاجتماعي :

عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات و المؤسسات و الإيديولوجيات.¹

❖ الامتداد الاقتصادي الدولي :

و هذا يعني إن خصائص النمو الاقتصادي عند تحقيقه خاصة للدول المتقدمة، تميل هذه الأخيرة إلى السيطرة على المنتجات الأولية و المواد الخام و العمالة الرخيصة على المستوى الدولي.²

❖ الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي :

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد إن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل اقل من ربع سكان العالم.³

2. مظاهر النمو الاقتصادي :

يمكن القول انه حصل نمو اقتصادي إذا حدثت بعض مظاهر من بينها⁴ :

❖ زيادة حجم الإنتاج، و يجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج و كذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لهذه الزيادة خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

❖ حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم ، و بما إن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية و تحقيق الربح ،فانه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل تداول عناصر الإنتاج و البحث عن توليفة للإنتاج اقل تكلفة و أكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إنتاجية طرق تنظيم جديدة انجح من التي كانت سائدة من قبل من اجل تحقيق فائض اكبر والاستمرار في عملية النمو .

❖ انخفاض نسب أو معدلات البطالة، أو استقرارها عند مستويات ضئيلة.

❖ التقدم الاقتصادي و الذي يعتبر مطهر النمو ، و يشمل مجموع التحسينات الاقتصادية و الاجتماعية المرافقة للنمو ، و تحقق الغايات الاقتصادية لمعظم الأفراد.

3. أنواع النمو الاقتصادي :

بما إن النمو الاقتصادي يتميز بعدة خصائص من حيث سرعته و بطئه ، تزايد و تناقصه ، و العوامل

الداخلة في تحديده.....الخ، و يجعلنا نميز بين عدة أنواع للنمو استنادا إلى معايير مختلفة.⁵

أ. النمو حسب سرعته : و نميز فيه بين ثلاثة أنواع :

• النمو المتزايد : و هو الذي يسير بمعدلات متزايدة.

¹ سفيان قمومية ، رؤوس الأموال الأجنبية و أثرها على النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 106.

² ميشيل تودارو ، ترجمة محمود حسن حسني ، "التنمية الاقتصادية" ، دار المريخ ، الرياض ، 2006 ، ص : 175.

³ بندربن سالم الزهراني ، "الاستثمار الأجنبي المباشر و دورها في النمو الاقتصادي-دراسة قياسية-الفترة ما بين 1970-2000" ، مذكرة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة السعودية ، 2004 ، ص : 38، 39.

⁴ صوالي صدر الدين ، "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية" ، أطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص : 4.

⁵ مصطفى بن ساحة ، "اثر التنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي" ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي ، غرداية ، 2011 ، ص : 8.

- النمو الثابت: ولما يكون المعدل المحسوب ثابتا، أي يزيد بمقدار ثابت.
- النمو المتناقص: وهو النمو الذي يزيد بمعدلات متناقصة.
- ب. النمو الاقتصادي حسب طبيعته و مصدره: يميز فيه ما يلي:
 - النمو الآسي: حيث يتغير الناتج حسب متتالية هندسية.
 - النمو المكثف: يعبر عن زيادة الإنتاج نتيجة للاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج، كما يتمثل هذا النمو في كون نمو الداخل يفوق نمو السكان و بالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.
 - النمو الموسع: و يعبر عنه بزيادة الإنتاج نتيجة زيادة عوامل الإنتاج، كما ينظر إليه على انه فيه الدخل بنفس معدل النمو السكاني أي "إن الدخل الفردي ساكن .
 - النمو الحر "الليبرالي": ينتج عن قوى السوق و الأسعار و كل المتبادلات التي تخضع لقانون العرض و الطلب.
- النمو الاقتصادي التداخلي: وهو العكس النمو الاقتصادي الحر، حيث تتدخل الدول في تحديده.
- ت. النمو المتوازن و النمو غير المتوازن: وهنا يميز بين هذين النوعين باعتماد التوازن في نمو القطاعات المكونة للاقتصاد، فالنمو المتوازن يضمن تطور كل قطاعات بشكل متوازن، أما النمو الاقتصادي غير المتوازن فيتميز بنمو و تطور قطاعات دول أخرى. كما إن النمو المتوازن يمكن معرفته بأربعة مؤشرات و هي: ارتفاع الناتج، زيادة التوظيف، غياب أي ضغط تضخمي و احترام التوازنات الخارجية، وهو ما يسمى بالمرجع السحري لكالدور .
- ث. النمو الاقتصادي الخارجي، الداخلي و النصف الداخلي: و يميز بين هذه الثلاثة أنواع بالنظر إلى صفة العوامل المتحكمة في النمو الاقتصادي إن كانت داخلية، خارجية أو نص داخلية.
- النمو الاقتصادي الخارجي: وهو الذي تتحكم فيه عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، و قد اعتبرت نماذج النمو النيوكلاسيكية و خاصة نمو "سولو" من النماذج الخارجية للنمو الاقتصادي .
- النمو الاقتصادي الداخلي: ينتج عن عوامل داخلية يمكن التحكم فيها، وهو موضوع نماذج النمو الاقتصادي الحديثة، والتي كان مبدؤها الأساسي هو تفسير كل اختلاف في معدل النمو بين الدول و ارتفاع معدل النمو الملاحظ، و بالتالي تفسير العوامل التي تحدد حجم و معدل النمو الاقتصادي¹.
- النمو الاقتصادي النصف الداخلي: هو النمو الذي نستطيع التحكم في بعض العوامل الداخلة في تحديده، ولا نستطيع التحكم في العوامل الأخرى لذلك يسمى بالنمو نصف الداخلي.
- ج. النمو الاقتصادي الفعلي و النمو الاقتصادي الكامن: إن كل اقتصاد يسعى للوصول إلى حالة تشغيل الكامل، و هي الحالة التي لا تبقى فيها الموارد معطلة و إنما تكون مستغلة بشكل كامل، لكن الواقع الاقتصادي يثبت الحالة التشغيل الكامل هي حالة عرضية، مما يجعلنا نفرق بين نوعين من النمو.
- النمو الاقتصادي الفعلي: وهو عبارة عن التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال سنة، وهو يعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد¹.

¹ ميشيل تودارو، ترجمة تغريب حسن حسني و مراجعة محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 154.

- النمو الاقتصادي الكامن: يعرف الناتج الممكن في اقتصاد ما بأنه اقصر مستوى ممكن من حجم الناتج يمكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم، أي انه إذا تم استغلال كل القدرات ما هو ممكن تحقيقه و نظريا لا يمكن تحقيقه على ارض الواقع.²

المطلب الثاني: مصادر ومقاييس النمو الاقتصادي

حسب تعريف النمو الاقتصادي الذي يقتضي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي و في متوسط دخل الفرد، وبالتالي فان قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي و نمو الدخل الفردي، ولكن أولا سوف نتطرق إلى أهم مصادر النمو الاقتصادي .

الفرع الأول: مصادر النمو الاقتصادي

1. رأس المال "المادي، البشري": يتطلب زيادة رأس المال المادي ضرورة زيادة معدلات الادخار و التخلي عن بعض الاستهلاك الحالي من اجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي اكبر. فتوفر الآلات و رأس المال الضروري لتقسيم العمل يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج و زيادة نمو الدخل، و لا نغفل عن رأسمال البشري في النمو قد يمكن الدولة من التقدم رغما ما كانت تعاني منه قلة رأسمال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا و اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.³
2. التقدم التكنولوجي:

إن الابتكارات الحديثة تساهم بشكل كبير في تطوير أساليب الإنتاج و زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح، إذ تؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد. ويقصد بالتقدم التكنولوجي إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم، و يحدث التقدم التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير.⁴

3. السكان:

يعتبر النمو السكاني مسببا لزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجب في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل يعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى مع أن هناك خلافاً على ما إذا كان النمو السكاني المزد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية.

4. التنظيم الاقتصادي الكفاء:

¹ محمد الطيب احمد، "إدارة احتياطي طرف الأجنبي في الجزائر-الواقع و المتطلبات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2007-2008، ص 62.

² بوخد كريم، "اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص: 87.

³ سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، "قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص: 81، 82.

⁴ احمد إبراهيم علي، "التمويل و سوق الصرف و التنمية في اقتصاد نفطي"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص: 222.

إن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، و ترفع معدل نموها الاقتصادي، فبتوفر التنظيم في تلك الدولة يصبح السوق موزعا للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيداً عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية، مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية و التحفيزات المدعومة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية¹.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

إن ما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المُطرده في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني ويمكن ذكر أهم هذه المقاييس فيما يلي :

أولاً: المعدلات النقدية للنمو :

وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة. ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد ، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيما بين:

1. **معدلات النمو بالأسعار الجارية :** يستخدم هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استناداً إلى البيانات الخاصة به سنوياً، باستخدام العملة المحلية².
2. **معدلات النمو بالأسعار الثابتة :** ويتم ذلك باستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل، ويصُحح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفتراتٍ زمنية طويلة.
3. **معدلات النمو بالأسعار الدولية :** ويستخدم عند إجراءات الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملة المحلية، نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلدٍ لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم³.

ثانياً: المعدلات العينة الاقتصادية

وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، إذ أنه نظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية،... الخ⁴.

ثالثاً: مقارنة القوة الشرائية

وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوماً بسعر الدولار الأمريكي وهذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب

¹ احمد إبراهيم علي ، "التمويل و سوق الصرف و التنمية في اقتصاد نفطي"، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر احمد ، "النماذج الرياضية لتخطيط و التنمية الاقتصادية"، كنب الإشعاع الفني ، مصر، 1999، ص ص: 25، 26.

³ نصر الدين غربي، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة نيل ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، جزائر، 2013-2014، ص: 28.

⁴ نصر الدين غربي، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره ، ص: 28.

البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت نفسه، ولذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار وذلك من أجل إظهار نسبة النمو بالحجم¹.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من بين أكثر مواضيع التي حظيت بالدراسة والتحليل حيث تعددت النظريات والنماذج في هذا الميدان، كل حسب التيار الذي ينتمي إليه، وفيما يلي نأتي بذكر أهمها:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

ساهم الاقتصاديون الكلاسيك بشكل كبير في وضع اطر و قوانين الاقتصاد بشكل عام و النمو بشكل خاص، حيث كان لهم الدور البارز و الكبير في ظهور و تطور علم الاقتصاد و ابرز علماء هذه المدرسة الشهيرة "أدام سميث"، "دافيد ريكاردو"، و "روبرت مالتوس"، وهم من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية².

أولاً: نظرية أدام سميث و دافيد ريكاردو

تنص النظرية الكلاسيكية التي جاء بها A. Smith هناك عوامل أساسية للنمو الاقتصادي أهمها عامل تراكم

رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية ولحدوث النمو يجب توفر بيئة ملائمة تتمثل في:³

1. حرية التجارة الداخلية والخارجية.
2. اهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة.
3. تطبيق الضرائب من أجل تحقيق إي إيرادات الدولة.

و بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من أرباح الطبقة الرأسمالية، وقد ركزت المدرسة الكلاسيكية على القطاع الصناعي في عملية النمو وهذا نظراً لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن تقسيم العمل، الذي يقود إلى زيادة إنتاجية العمال في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الزراعي الذي لا يعتبر حسب "Smith" القطاع الوحيد المنتج كما كان يرى الفيزيوقراط .

ثم جاء "D. Ricardo" ليركز على:⁴

1. الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري التي قد تنتج عن القطاع الزراعي الذي يشهد المرودية المتناقصة من جراء عدم تساوي نوعية الأراضي.

2. أعطى « D.Ricardo » كذلك أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل

¹ كريمة قويدري، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص ص 39،40.

² سالم توفيق التجني، محمد صالح تركي القريش، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة و النشر، الأردن، 1988، ص: 51.

³ محمد جبوري، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص: 264.

⁴ مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل لنشر، الأردن، 2007، ص ص: 58-59.

- من العوامل الفكرية و الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع و الاستقرار السياسي.
3. وركز أيضا « D.Ricardo » على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص و تقسيم العمل.
4. إن الربح والربح حسب « D.Ricardo » يشكلان الإيراد الصافي الذي يعتبر مصدر عملية تراكم رأس المال. ومن الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية. حيث رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة.¹

ثانيا: نظرية "Schumpeter" للنمو الاقتصادي :

يلعب الابتكار دورا أساسيا في هذه النظرية حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم التقني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة بالتغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ولا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية، أي أنه بفضل دفع نشاط الماويل ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار ، ورغم الانتقادات الموجهة إلى "Schumpeter" التي تتمثل في زوال النظام الرأسمالي، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة إلى يومنا هذا، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات الدورية وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.²

الفرع الثاني : نموذج " Harrod-Domar " و نموذج Solow للنمو الاقتصادي :

حاول كل من الاقتصاديين Harrod ، Domar ، Solow ، إنشاء نماذج تبرز العوامل المؤثرة في النمو وكيفية زيادته، وسيتم إبراز أهم ما جاء به هؤلاء في التالي:

أولا : نموذج " Harrod-Domar " :

يعتبر هذا النموذج كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو ويسمى أيضا بالنموذج الكينزي للنمو، يبين النموذج كيفية زيادة معدل النمو، فحسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل) وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب، حيث يتصور " Harrod-Domar " معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:³

1. معدل النمو الفعلي: يتمثل في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعدل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج).

¹ وليد الجبوسي ، "أسس التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى ، مركز الرواد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص : 22.

² فرهاد علي محمد الأهداف ، "التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي"، دار التعاون للطباعة و النشر، القاهرة ، 1994 ، ص ص : 29 ، 30.

³ محمود علي الشرقاوي، "النمو الاقتصادي وتحديات الواقع"، دار عبيد للنشر و التوزيع ، 2016 ، عمان ، ص ص : 54، 55.

2. معدل النمو المضمون: هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرت، ومن أجل تحديد هذا المعدل نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل ، « s » نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف و « c » المعامل الحدي ل رأس المال اللازم والذي يدخل في المعجل.
3. معدل النمو الطبيعي: يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة ومعدل نمو الإنتاجية العاملة وهو عبارة عن معدل للنمو الذي تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ من الانتقادات الموجهة لنموذج الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والنتاج، و قد يكون ذلك صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.
- ثانيا : نموذج «Solow»، "Robert Solow":

كانت له الأسبقية في سنة 1956 في أقترح نموذج مطلق للنمو مستوحى من النظرية النيوكلاسيكية يركز هذا النموذج على دالة إنتاج مشكلة من كميات حقيقية من رأس المال والعمل على الشكل التالي: ¹

$$Y(t) = F(K(t) + A(t) * L(t))$$

حيث:

(K): رأس المال

(L): العمل

(A): مردودية العمل

(t): الزمن

من فرضيات النموذج الأساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لها وفرات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا تم مضاعفة كميات رس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة. كذلك يبين نموذج "Solow" أن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الحقيقي للنمو وأنه يحتل مكانة الريادية في عملية دفع النمو الاقتصادي.²

الفرع الثالث: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

تسمى النظرية الحديثة للنمو كذلك بنظرية النمو الداخلي وقد ظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم رأس المال، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه النظريات إلى النمو المستمر الذي عرفته معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريباً، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو فيما بين البلدان.³

أولاً: أهم ما جاءت به النظرية الحديثة لنمو:

¹ فريديريك شُرر، ترجمة عُلى أبو عمشة، " نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"، ، مكتبة العبيان، المملكة العربية السعودية ، 2002، ص: 39.

² فريديريك شُرر، ترجمة عُلى أبو عمشة، " نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"، ، مرجع سبق ذكره ، صص 39-41.

³ عبد الوهاب الأمين، "التنمية الاقتصادية"، دار حافظ للنشر و التوزيع ،الأردن ،ص: 19.

انبثقت هذه النظرية من إعادة فحص مصادر النمو وترتكز على رؤية جديدة للتقدم التقني ومحدداته، وبخلاف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية التي كان فيها التقدم التقني متغير خارجي، النماذج الجديدة للنمو تبحث إلى جعل مصادر النمو داخلية، وتبين أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، مع التنوع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو، بالإضافة إلى أن النشاطات الحكومية مثل الإنفاق الحكومي قد يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قانتين، سواء مباشرة عن طريق زيادة مخزون رأس مال الاقتصاد من خلال الاستثمار العمومي في البنى التحتية أو استثمارات المؤسسات العمومية، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الممنوحة عن طريق القطاع الخاص من خلال نفقات التعليم، الصحة وخدمات أخرى التي تساهم في تراكم رأسمال بشري.¹

الانتقادات الموجهة لنظريات النمو الاقتصادي:²

تعرضت نظريات النمو الاقتصادي لعدة انتقادات شملت الفرضيات التي انطلقت منها و النتائج التي توصلت إليها، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظريات نذكر ما يلي :

- ❖ يغلب على أفكار النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي طابع التشاؤم حيث تنتهي إلى إن النمو الاقتصادي بالركود، ويرجع هذا التشاؤم إلى أفكار مالت عن التزايد السكاني و قانون تناقص الغلة لريكاردو مما يترتب عليه إعاقة النمو على المدى طويل، و اعتبرت إن عملية الإنتاج الزراعي تخضع لقانون تناقص الغلة بافتراض تبثا الفن التكنولوجي و رأس المال، و لهذا قللت من أهمية و إمكانية تأثير التقدم التكنولوجي في الحد من اثر تناقص العوائد.
- ❖ يحدث النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية بشكل تلقائي نتيجة لتقلبات دورية غير متسقة و غير تدريجية في حين إن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية، فيمكن للنمو إن يحدث نتيجة لتغيرات مستمرة و منتظمة، كما أعطت هذه النظرية، خاصة نظرية "شومبر" في النمو الاقتصادي، أهمية كبيرة للابتكارات باعتبارها العامل الرئيسي للنمو، إلا إن النمو لا يعتمد فقط على ابتكارات بل أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ ركزت نظرية كينز في النمو الاقتصادي أساس على كيفية تحديد مستوى الدخل التوازني في الأجل القصير، كما أنها اهتمت فقط على جانب الطلب الكلي، و اعتبرت إن الإنفاق الإستثماري يمكنه إن يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، و لم تتعرض هذه النظرية لحقيقة مفادها إن الاستثمار تنتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني "جانب العرض الكلي"، لان اهتمامه الأساسي نصيب عليه تحليل مشكلة الاستخدام الكامل للموارد.
- ❖ لم تحقق النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي ذات التوجه الخارجي "نموذج روبرت سولو" فكرة التقارب التي تقتضي بان الاقتصاديات الفقيرة تنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاديات الغنية في الأجل القصير مما يؤدي إلى اتجاه متوسط الدخل الفردي إلى التقارب في الأجل الطويل، كما أنها لم تعتمد

¹ معتوق محمود سهير، "الاتجاهات الحديثة في تحليل نقدي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية المصرية البنانية، مصر، 1990، ص: 186.

² مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

كثيرا على السياسات الحكومية في تحديد محددات النمو الاقتصادي ،أي أنها لم يعط تفسيراً واضحاً فيما يخص كيفية وطريقة تحقيق التقدم التقني الذي يتحدد نموه خارج النموذج بشكل تلقائي وبمعدل ثابت.

❖ ركزت نظريات نمو الداخلي على أهمية رأس مال بشري وتراكمه في تحقيق النمو الطويل الأجل ،إلا أنها لم تتعامل مع كيفية تأثير هذا التراكم في تكوين رأس مال بشري مثل تباين سلوك الأفراد و المنشآت بسبب تباين الثقافات، و اختلاف عادات التعلم و التكوين و التدريب للأفراد، و جهت هذه النظريات اهتمامها من المداخلات التقليدية إلى المداخلات غير التقليدية في تحقيق النمو الاقتصادي ، فهذا التوجه يؤثر على النمو و يفسح المجال للمداخلات أخرى غير تقليدية، مثل : التنظيم المؤسسي ، الأخلاق و المعتقدات.

1

❖ الجدول رقم 1-1 : ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

النظرية المفسرة للنمو	مصدر النمو	خصائص النمو
أدام سميث "1776" ADAM Smith	تقسيم العمل	نمو غير محدود
روبرت مالت "1798" Robert Mathas	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب قانون تزايد السكان
دافيد ريكارد "1817" David ricardo	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب تناقص غلة الأرض
كارل ماركس "1867" Karl marx	تراكم رأس المال	نمو محدود في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض
جوزيف شومبيتر "1939-1911" Josheph Schumpeter	سلسلة الابتكارات التكنولوجية	نمو غير مستقر ، نظرية شارحة للدورات طويلة الأجل
رودان نيركس "نظرية النمو المتوازن" - "Rodant –nurkse"	إحداث توازن في النمو جميع القطاعات مع ضرورة الدفعة القوية	نمو محدود لمحدودية الموارد للنهوض بكل القطاعات الأزمة
ألبرت هيرشمان نظرية النمو غير المتوازن "Albert hirshman"	إحداث اختلال في نمو القطاعات	نمو غير مستقر ، بسبب إشكالية إيجاد الاختلال حجمه و مقداره

مصدر : عبد الباسط وفاء، «النظرية الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، 2000 ص 08.

¹ مدحت القرشي ، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

خلاصة الفصل الأول

بعد أن استعرضنا الملامح و الاتجاهات الأساسية لفكرة مبادلة العملات فيما بينها على سبيل تسعيرة وحدة من عملة بلد ما بوحدة من عملة بلد آخر، تحت صورة يعبر عنها بسعر الصرف ، وعلى خطى ما تم التطرق إليه في هذا الفصل لوحظ أن سعر الصرف يتطلب كثيرا من الاهتمام لما يشغله من حيز لا يستهان به في مختلف العلاقات و المعاملات الاقتصادية الراهنة حيث سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية، و تتمثل أهم أنواع سعر الصرف من سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها التضخم ، سعر الفائدة ، رصيد الميزان التجاري.

كما تهدف سياسة الصرف إلى تحديد سعر صرف العملة والتحكم في التضخم وتنمية الصناعات المحلية عن طريق استخدام العديد من الأدوات منها خفض أو رفع سعر صرف العملة ويتطلب ذلك وجود سوق صرف يتم فيها تداول العملات حيث يعتبر البنك المركزي أحد المتدخلين في هذه السوق، و ينقسم سوق الصرف الأجنبي إلى سوق آجل وسوق عاجل وأيضا سوق خاص بالمشتقات المالية وتتمثل أهم وظائف السوق في التغطية من مخاطر الصرف مثل :مخاطر تغيرات الفائدة، مخاطر مالية وائتمانية. حيث يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى العرض والطلب على العملة ، و هذا بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد و يمكن القول أن سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تطور العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي و خاصة النمو الاقتصادي حيث أن النمو الاقتصادي المخطط يعتبر البنية الأساسية لتنمية الاقتصادية حيث يقاس عادة بالعديد من المقاييس منها مقارنة القوة الشرائية وهو عبارة عن قيمة الزيادة في الناتج الوطني التي تسبب زيادة في الدخل الفردي الحقيقي. و للحصول على معدلات نمو مرتفعة يجب دعم المصادر التي تحققها من أمثالها النمو السكاني، وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد العوامل المساعدة في النمو الاقتصادي وجاء بشأنها العديد من النظريات ، وفي الأخير يمكن القول أن مؤشرات الاقتصاد الكلي ترتبط بعدة علاقات مع سعر الصرف على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة ، كما أن سياسة سعر صرف عادة ما تنعكس على النمو الاقتصادي ، ولأجل الخوض في الموضوع أكثر سيتم التطرق إلى علاقة سعر صرف بالنمو الإقتصادي في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تمهيد :

في السنوات الأخيرة إهتم العديد من الباحثين الإقتصاديين بدراسة تحركات أسعار الصرف وتأثيرها في متغيرات الإقتصاد الكلي كافة ، ويعتبر النمو الإقتصادي، من بين أهم المتغيرات التي تتحكم في الاقصاديات الدول حيث تدل حركة رؤوس الأموال إلى دخل الدولة على المناخ الملائم للاستثمار ، هذا ما يعطي دفعا لتحقيق معدلات نمو الإقتصادي متزايد خلال السنوات المقبلة ، وبتالي يعزز ثقة الدول في نظام الصرف عملتها ، ويؤدي حسن هذه المؤشرات إلى حدوث إستقرار إقتصادي في تلك الدولة ، وفي نفس السياق يمكن القول إن تغيرات سعر الصرف تربطها علاقة متداخلة مع النمو الإقتصادي ويمكن إبرازها من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : النمو الإقتصادي لإختيار نظام الصرف الأمثل

المبحث الثاني : انظمة الصرف و آثارها على النمو الإقتصادي

سنستهل في المبحث الأول أنظمة أسعار الصرف و الأبعاد الإقتصادية لإختيار نظام الصرف الأمثل أما المبحث الثاني سنتطرق إلى محددات النمو الإقتصادي و آثار أنظمة الصرف على النمو الإقتصادي .

المبحث الأول: النمو الإقتصادي لإختيار نظام الصرف الأمثل

إن مسألة إختيار نظام الصرف تعتبر مسألة معقدة و تخضع للظروف الإقتصادية بحيث تحلق إتساقا بين سياسة سعر الصرف مع السياسات الإقتصادية .

المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف

إن إختيار نظام سعر الصرف يتحدد ضمن ثلاثة أنماط رئيسية يشمل كل نمط عدد من الصيغ و هي أنظمة أسعار الصرف الثابتة، الوسيطة و أنظمة أسعار الصرف المرنة، و تكون طبيعة نظام الصرف المثبتة من بلد معطى تكون لها نتائج و إنعكاس على النمو، و بالتالي تداخل العلاقة بين النظام الصرف و النمو الإقتصادي

أولا: أنظمة أسعار الصرف الثابتة

شهدت السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في الخيارات الممكنة لأنظمة أسعار الصرف وتغيرات مؤسسية بعيدة الأثر في الترتيبات التي تستند إليها هذه الأنظمة، وتشتمل أنظمة الربط لأسعار الصرف على إتحدات العملة و استخدام عملة أجنبية باعتبارها عملة القانونية وترتيبات مجالس العملة وأسعار صرف مثبتة إلى عملة واحدة، (Paged Currency) إذ تثبت الدول عملتها إلى عملة دولية رئيسية دون تعديلات إلا في حالات نادرة وتعلن مسبقاً مقدار التعديل مقابل عملة الارتكاز (Peg).¹

❖ مزايا أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

- ❖ له العديد من المزايا التي يمكن حصرها في النقاط التالية:²
- نظام الصرف الثابت يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الاستقرار الذي يجعل التجارة الخارجية تعيش انتعاش كبير؛
- يساعد الحكومة على بناء سياسة اقتصادية داخلية صارمة و مستقرة للبلد؛
- يسمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث يوفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد إتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل؛
- يساهم بالتقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي نقص إمكانية الحصول على الأرباح؛
- تعتبر طريقة أحسن بالنسبة للسلطة الإقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الإقتصادية و الأسعار، عجز الميزانية... الخ.

❖ عيوب نظام الصرف الثابت: لنظام الصرف الثابت العديد من العيوب والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:³

¹ بربر محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص، ص 75، 76.

² محمد السيد عابد، " التجارة الدولية"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع - مصر 1999 - مرجع سبق ذكره، ص: 181.

³ نعمان سعدي، " سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي -دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 1999، ص: 25.

- لا بد أن يكون لدى الدولة آلية صارمة لحماية العملة الوطنية من مخاطر الصرف، ويجب أن يكون مستوى سعر الصرف يتفق مع معطيات ووضعية إقتصاد البلد؛
- يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى مع ظروفها الداخلية بإعتبار أن الأولوية معطاة للإستقرار الخارجي على حساب الإستقرار الداخلي؛
- يعمل هذا النظام على تقييد إستقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه؛
- البنك المركزي مطالب بوضع احتياطي صرف كبير من أجل الحفاظ على إستقرار سعر العملة الوطنية؛
- لا يكون سعر صرف العملة المحلية مؤشراً أو مرآة يعكس الوضعية الحقيقية للإقتصاد الوطني.

ثانياً : نظام الصرف المرن : في هذا النظام لا يوجد معيار يعتمد عليه لتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الصعبة، بل يتم تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بشكل حر، وأن البنك المركزي غير مجبر على التدخل في سوق الصرف قصد تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية لكن في حالات إستثنائية يتدخل البنك المركزي قصد الحد من التقلبات الحادة في قيمة العملة الوطنية، كما يعتبر أنصار هذا النظام أن التعويم يعتبر حل نتيجة عدم وجود إستقرار نقدي¹.

❖ مزايا نظام الصرف المرن :يسمح هذا النظام ب :

- النظام له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية أو الخارجية.
- البنوك المركزية لم تعد في حاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملات الأجنبية كإحتياط.
- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، ويعطي الحرية المطلقة للبلد في إتباع أية سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجية.
- يساهم بتعزيز إستقلالية السياسة النقدية؛
- يعمل هذا النظام على تثبيت في نشاط المضاربة؛

❖ عيوب نظام الصرف المرن :يمكن حصر بعض عيوب هذا النظام في النقاط التالية :

- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الإقتصادييين ثقتهم في العملة الوطنية؛
- إن تذبذب أسعار الصرف يومياً يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلاً، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين؛
- عدم إستقرار أسعار الصرف يؤدي إلى تفاقم ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول .
- تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية المالية العامة بحيث أنه كلما ارتفعت المداخيل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى؛ انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

¹ بربير محمد أمين ، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الجدول رقم II-1 : المقارنة بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
قابلية التحويل خارجية	قابلية التحويل شاملة
يمكن أن يستغل سعر الصرف كأداة قصد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات	مصدر غير أكيد والذي يمكن أن يشكل تأثير سلبي على التجارة الخارجية
سعر الصرف تحدده السلطات النقدية	سعر الصرف تحدده عمليات العرض والطلب عليه في سوق الصرف
محددات سعر الصرف في المدى الطويل متوقف على القواعد المطبقة من طرف السلطة النقدية التي تستهدف ضمان التوازن في ميزان المدفوعات	محددات سعر الصرف في المدى الطويل ترجع إلى القواعد والشروط التي يفرضها سوق الصرف تلقائياً لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.
حرية الدفع محدودة	حرية الدفع (عادة ما تكون على مستوى المدفوعات الجارية ما عدى حركة رؤوس الأموال)
نظام الصرف المتعدد بدأ منذ سنة 1944 فقط	نظام الصرف المتعدد طبق على عمليات تمس حركة رؤوس الأموال
طريقة الدفع بالذهب أو الدولار إلى غاية 1971	طريق تلقائية للدفع: بالدولار، الفرنك، المارك....
القيود الخارجية موجودة، التعديل يكون من قبل السلطات النقدية	القيود الخارجية غير موجودة، التعديل يكون تلقائياً.
الآثار التضخمية محدودة إلا في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية	الآثار التضخمية مهمة جداً وخاصة في حالة التوظيف الكامل، نمو اقتصادي مهم، نمو كبير في الصادرات
قيود مراقبة سعر الصرف أكثر صرامة	قيود مراقبة سعر الصرف أكثر مرونة

المصدر:

Tahar Ben Marzouka et Mongi Safra, " Monnaie et finance internationale : Approche macro Économie ", Economica – paris - 1994, p: 70.

ثالثاً: أنظمة أسعار الصرف الوسيطة¹

إن المزايا المترتبة على مرونة سعر الصرف تزداد مع تطور الاقتصاديات وارتباطها على نحو وثيق بالأسواق المالية الدولية. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان لا يزال ينتهج نظماً لسعر الصرف الثابت أو غيرها من أنواع أنظمة الربط، فقد ازداد عدد البلدان التي اعتمدت نظماً أكثر مرونة على مدار العقد السابق. ومن المرجح استمرار هذا الاتجاه العام نحو زيادة المرونة في أسعار الصرف مع ازدياد عمق الروابط عبر الحدود وما تسببه من تعريض بلدان العملة المربوطة لتدفقات رأسمالية أكثر تقلباً، نظراً لما تكفله النظم المرنة من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية وما تحققه من استقلالية أكبر في السياسة النقدية. نجحت بعض البلدان في التحول بشكل تدريجي من أسعار الصرف الثابتة إلى الأسعار المرنة، بإعتمادها أشكالاً وسيطة من أنظمة الصرف كالربط المرن، أو تثبيت سعر صرف العملة إلى سلة من العملات ونطاقات التقلب الأفقية والزاحفة، والتعويم الموجه.

❖ مزايا أنظمة الصرف الوسيطة: يسمح هذا النظام ب²:

الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية، بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة، إن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الإستقلال النقدي، لكن بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة فإن أنظمة الصرف الوسيطة تساهم في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، كما يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية. تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابتة حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

❖ عيوب أنظمة الصرف الوسيطة: قصد الاستفادة من ايجابيات هذا النوع من الأنظمة يبقى متوقف على

مدى التسيير الجيد لهوامش تقلب سعر الصرف المحددة من طرف السلطة النقدية للبلد.

1. إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جداً من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات محددة، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.

2. قصد جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري (أو معدل الصرف الحقيقي) العاكس لواقع الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت، وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفيق بين مزايا النظامين (الثابت والمرن) لا بد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث، مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية. ومثل ما تحدث الاقتصادي (Frenkel)، 1999، إن كل نظام صرف سواء كان ثابت أو مرن أو وسيط يتمتع بإيجابيات وسلبيات.

¹ بربر محمد أمين،، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

² بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،

تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص42.

رابعاً: نظام سعر الصرف العائم

يتوقف تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف العائم على آليات العرض والطلب على العملات في سوق الصرف مع الغياب التام لتدخل السلطات النقدية في سوق من أجل مساندة عملتها المحلية أو اتخاذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها، ولذلك فإن السلطات تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف¹.

❖ مزايا نظام سعر الصرف العائم

في ظل نظام تعويم العملة تتحرر السياسة النقدية وتحرر البنوك المركزية من الالتزام بالاحتفاظ بأسعار عملات عند قيم معينة أو ضمن هامش تقلب معينة و التأثير على سعر الصرف في السوق، مما يقود إلى تحقيق استقلالية السياسة النقدية وبالتالي اختفاء العلاقة الضرورية كما هو الشأن في سعر الصرف الثابت بين ميزان المدفوعات وعملية خلق النقود الداخلية، حيث يتاح للاقتصاد في النظام العائم تقرير وتوجيه سياسة نقدية تعمل على متابعة وتحقيق أهداف أخرى، غير سعر الصرف مثل استقرار العمالة والأسعار فلم يعد سعر الصرف قيدياً على السياسة النقدية، والذي يقود بدوره إلى فعالية السياسة النقدية، فعلى سبيل المثال سياسة مكافحة التضخم التي تعمل على تحسين وضعية الميزان الجاري، تترجم بارتفاع تقويم العملة الذي ينعكس بدوره أيضاً في الحد من الضغوط التضخمية بتشجيع الواردات والتقليل من الصادرات، وهذا يعتبر مهم جداً، كون أن هذا النظام يسمح بالتالي بمتابعة السياسات الداخلية التي تسعى إلى تحقيق المستوى المستهدف بين التضخم والبطالة².

ويرى أنصار سياسة التعويم الحر أن توازن ميزان المدفوعات يتحقق بصورة تلقائية عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق بما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً مما يعيد التوازن في ميزان المدفوعات، بدون تكبد عناء التدخل من جانب السلطات، حيث يعمل سعر الصرف المرن على تصحيح إختلالات ميزان المدفوعات، بدون تكلفة تدخل يتحملها الاقتصاد. في ظل هذا النظام تعمل المضاربة في السوق على خلق الاستقرار من جراء أنها تقود إلى إزالة تذبذبات وتقلب سعر الصرف من جهة، وتستخدم أدوات التحوط في التغطية من المخاطر بأقل التكاليف. ومن جهة أخرى الصعوبة التي يواجهها الاقتصاد في الأنظمة الثابتة في تعديل سعر الصرف في حالة الاختلالات يشجع على المضاربة التي تخلق عدم الاستقرار، والتي قد تدفع إلى تغيير سعر الصرف بشكل اضطراري والذي يكون له أثره بالغ الوطأة والأهمية على الاقتصاد، من خلال تكبد تكاليف باهظة في بعض الأحيان والتي تنعكس في التأثير كذلك على التدفق الطبيعي للتجارة والاستثمار¹. ويصبح سعر الصرف العائم متغير فعال في تعديل ومواجهة الاختلالات الخارجية وامتصاص الصدمات والعمل على الاستعادة السريعة للتوازن كما يتيح هذا النظام ايجابية الوقاية من المضاربة بدون مخاطر حيث تكون أسعار الصرف الفورية والآجلة غير مضمونة من قبل تدخل السلطات، مما يجعل المضاربين يفقدون الضمانة على أسعار الصرف عند آجال عمليات المضاربة مما لا يشجع كثيراً على الإقدام على المضاربة غير محسوبة. ويكون دور المضاربة إحداث الاستقرار في السوق بدلاً من العمل على مقابلة سلوك المتعاملون المحدث لعدم الاستقرار.

¹ جيري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² مارك ستون وآخرون، "أنظمة سعر الصرف: ثابتة أو موعومة"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص ص 43، 42.

ف نجد أن حرية تحديد سعر الصرف في السوق، يظهر أنه يسمح من الحد من هذا التركيز المضاربي والتي تعود إلى الاتجاهات المتنوعة في السوق، التي تسهم في خلق الاستقرار الناتج عن الاتجاه المعتاد لتحقيق المكاسب، حيث يتم القيام بعمليات البيع عند الأسعار المرتفعة والشراء عن انخفاضها مما يحقق الاستقرار. وأيضا من بين مزايا التعويم الحر أنه يسمح بتعرف الاقتصاد على المزايا و السلبيات النسبية لمختلف السلع عندما تنعكس معدلاته التوازنية إلى الأسعار الداخلية، والذي ما هو متعذر حدوثه في الأنظمة الثابتة لأن أسعار الصرف الثابتة تكون في الغالب بعيدة عن القيم التوازنية بالنسبة للاقتصاد الحقيقي وهذا ما يخلق انحرافات في هيكلية التجارة ويعيق التخصيص الفعال للموارد على المستوى الدولي، فمثلا سعر صرف أكثر ارتفاعا (انخفاض قيمة العملة) قد يقود إلى تصدير كميات كبيرة والذي لم يكن ليحدث في حالة سعر الصرف التوازني مما يعيق من الاستخدام الفعال للموارد في العالم ويحد من مكاسب التخصيص الدولي .

وفي الأخير يظهر أن هذه الأنظمة تعد وصفة مرنة وفعالة، تعمل على تجنب الحكومات صدمات الانخفاض والارتفاع عن طريق الغطاء الذي يوفره سعر الصرف العائم والذي يجعل سعر الصرف متغيرة أساسية لتصحيح الاقتصاد الكلي. إلا أن هذه المكاسب لا تخلو من القيود والنقائص التي كانت محل انتقاد من قبل معارضي تبني هذا النظام¹.

❖ سلبيات نظام سعر الصرف العائم²

إن المزايا المحققة فيما يتعلق باستقلالية السياسة النقدية هي مؤكدة ولكن بشكل مماثل تشابهها بعض القيود، فالأزمات المالية في سنوات السبعينات والتسعينات من القرن المنصرم وبالخصوص في الدول الناشئة قد أوضحت بشكل قوي أن رغبة الحكومات في الاحتفاظ بأسعار صرف ثابتة في محيط يتميز بحرية حركة رؤوس الأموال، قاد إلى مآزق اقتصادية تجاوز سعر الصرف عن قيمه التوازنية خسارة احتياطات الصرف، تغيرات غير مرغوبة في القاعدة النقدية وغيرها .

الصرف المرن يتخلله في حالات واردة تطاير شديد لأسعار الصرف، والذي له أثره السلبي البالغ على تجارة السلع والخدمات والاستثمار نتيجة عدم التأكد مما جعل تطبيقه يخضع للتدخلات. ومن هذا المنظور القليل من الاقتصاديات التي قد صرحت أنها تتبنى أنظمة صرف عائمة تترك عملاتها عائمة بحرية تامة، هذا السلوك قد تم تفسيره بمفهوم التخوف من التعويم الذي قدمه Calvo و Reinhart سنة 2002.³

¹ جبري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 100 .

² بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010"، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³ جبري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لاختيار نظام الصرف الأمثل

إن صانعي السياسة الاقتصادية غالباً ما يواجهون خياراً صعباً في المفاضلة بين اعتماد نظم صرف ثابتة أو نظم صرف مرنة، وتزداد درجة الاهتمام بسياسة سعر صرف العملة الوطنية في المناخ الاقتصادي الذي يتسم باحتمالية زيادة تدفقات رأس المال ونشاط التجارة الخارجية الناتج عن تحسن سياساتها الاقتصادية. ويمكن التوصل إلى اتجاهات عامة تحكم في اختيار نظام الصرف المناسب للاقتصاد، مع التأكيد على أنها مجرد اتجاهات ولا تعني أنها قواعد عامة تصلح لكل الدول.

الفرع الأول: الخصائص الاقتصادية للدول النامية

يمكن القول أن الدول النامية تتصف بمجموعة من الخصائص الاقتصادية تميزها عن غيرها من الدول، وسيتم في هذا البند عرض أهم خصائص الدول النامية التي لها علاقة مباشرة باختيار نظام الصرف، والتي من خلال تحديدها لكل دولة يتمكن صانعو السياسات الاقتصادية من اتخاذ القرار السليم حول اختيار نظام صرف عملتها¹:

1. يعتبر ارتفاع درجة التخصص في الإنتاج سمة بارزة من سمات الدول النامية الذي ينعكس بدوره في عدم قدرتها على التأثير في أسعار الصادرات والواردات التي يتم تسعيرها بالعملات الأجنبية من خلال سياسة سعر الصرف الخاصة بها .
2. فالدول النامية هي عموماً دول منتجة لمواد أولية و سلع زراعية معد أغلبها لأغراض التصدير، وذلك لأن حجم هذه المنتجات يفوق مقدار الاستهلاك المحلي منها، ولهذا فهي مضطرة لتصديرها إلى بلدان هي في الغالب متقدمة صناعياً، وتكون هذه الصادرات نسبة كبيرة من دخول هذه الدول قد تتعدى 25 %، وذلك بعكس ما هو حال الدول المتقدمة اقتصادياً حيث لا تشكل الصادرات عموماً إلا نسبة ضئيلة من دخولها المحلية.
3. تتميز الدول النامية بانخفاض مرونة طلبها على الواردات وانخفاض مرونة العرض لصادراتها وبما أن أغلب صادراتها من المواد الأولية وحيث أن الطلب على هذه المواد متدني المرونة، لذلك فإن انخفاض أسعارها لن يزيد من الطلب عليها كثيراً مما سيؤدي إلى الحد من إيرادات البلدان النامية من هذه الصادرات، وإلى انتقال الأزمات الاقتصادية التي تمس الدول المتقدمة إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية بسبب كون صادرات البلدان الأخيرة المصدر الرئيسي لدخولها الوطنية، لذلك فإن اقتصاديات البلدان النامية تستورد الرخاء والأزمات الاقتصادية من الخارج وتتقلب احتياطياتها النقدية الأجنبية وتتأثر سيولة اقتصادها تبعاً للطلب الخارجي².
4. يلاحظ أن القطاع الصناعي في هذه الدول يتسم بعدم التطور واعتماده بشكل كبير على كثافة عنصر العمل مع عدم القدرة على إحلال السلع المصنعة محلياً مكان تلك السلع التي يتم استيرادها من الخارج، كما أن مرونة الطلب السعرية على الواردات تكون غالباً منخفضة، الأمر الذي يعني أن انخفاض سعر الصرف المحلي في الدول النامية لن يؤثر كثيراً في تخفيض قيمة مستورداتها وبالتالي علاج الاختلال في الميزان التجاري، ويمكن ملاحظة أن المنتجات الأساسية في الدول النامية هي منتجات متجانسة وحصتها من السوق العالمية ليست

¹ عبد المنعم سيدي علي ، "اقتصاديات النقود و المصارف" ، الطبعة الأولى ، الأكاديمية للنشر ، 1999 ، ص : 42.

² عبد المنعم سيدي علي ، اقتصاديات النقود و المصارف ، مرجع سبق ذكره ، ص : 58 .

بالكبرية في معظم الحالات ومعظم هذه الدول لا تتدخل في تحديد سعر السلع العالمية بل تكون دولة متلقية للسعر (price-taker).¹

5. يلاحظ أن من خصائص الدول النامية انخفاض متوسط دخل الفرد والذي يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في سنة معينة، في المقابل يلاحظ ارتفاع متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة مقابل نظيره في الدول النامية.

6. تتصف الدول النامية بارتفاع نسبة مديونيتها الخارجية نتيجة اعتمادها بشكل كبير على القروض الخارجية لأغراض تمويل الإنفاق الداخلي وبناء البنية التحتية، كما تتصف هذه الدول بتبعيتها التكنولوجية، حيث تعتبر الدول النامية دولاً مستوردة للتكنولوجيا ولا تقوم بإنتاجها فهي إما أن تستورد التكنولوجيا الحديثة وإما أن تعتمد على أساليب إنتاج بدائية²

- أما النمو الاقتصادي في الدول النامية فيعتمد بشكل كبير على القطاع الخارجي لسببين رئيسين:³

- أولهما: إن القطاع الخارجي يساعد في إضافة تدفقات نقدية تلعب دوراً كبيراً في تعزيز المدخرات المحلية وزيادة نسبة النمو فيها
- ثانيهما: اعتماد الدول النامية وبشكل كبير على استيراد المعدات الرأسمالية من الدول المتقدمة للأغراض الإنتاجية.

7. فيما يتعلق بمستويات تطور الأسواق المالية فإن التدفقات النقدية من وإلى الدول النامية تتأثر بعوامل أخرى غير اختلاف أسعار الفائدة، فتدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل تتأثر بشكل أكبر بالاعتبارات والتوقعات السياسية فيما يتعلق بالاستقرار أكثر من تأثيرها بتغيرات العائد المتوقعة، بينما في الدول الصناعية يمكن ملاحظة أن تدفقات رأس المال قصيرة الأجل متأثرة بشكل كبير وسريع بتغيرات سعر الفائدة بين هذه الدول وتوقعات التغير في سعر الصرف خاصة مع وجود درجة عالية من التأكد وشفافية كبيرة في المعلومات الأمر الذي تفتقر إليه أسواق المال في الدول النامية.

ومع أن الدول النامية قد تشارك الدول المتقدمة في العديد من الأهداف الاقتصادية مثل الاستخدام الشامل والنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، إلا أن آليات التصحيح والتمويل قد تعمل بشكل مختلف في الدول النامية بسبب خصائصها السابقة فحجم التغيرات النسبية في أسعار الصرف والسياسة النقدية والمالية والرقابة المفروضة على الأسواق، لا بد أن تكون أكبر حجماً وأبعد مدى في الاقتصاديات النامية مما يتطلبه الوضع في البلدان المتقدمة، وذلك لتحقيق نفس الأهداف الخاصة بميزان المدفوعات، فالميزان التجاري مثلاً قد يكون أقل استجابة لتغير معين في سعر الصرف على الأقل في المدى القصير في ظل طلب غير مرن على الاستيراد، وعرض غير مرن للصادرات. وكذلك فإن تأثير السياسة النقدية الانكماشية قد يكون محدوداً على تدفق رأس المال إلى البلد النامي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة.

إن زيادة الاعتماد على الدول المتقدمة صناعياً من قبل الدول النامية يجعلها دولاً تابعة تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية، فالدول النامية لا تزال في مراحل البناء الأولى تعتمد بشكل كبير على واردات السلع

¹ سالم النجفي ومحمد القرشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الوصل، الأردن 1988، ص: 21.

² انطونسيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التفافة للنشر والتوزيع، عمان، ص: 20.

³ انطونسيوس كرم، "اقتصاد التخلف والتنمية"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 61، 62.

الرأسمالية والخدمات التقنية شديدة التخصص والتي تحصل عليها من الدول المتقدمة، مقابل تدفقات نقدية خارجية تكون بالعملة الأجنبية، فاختيار نظام الصرف ثابت يساهم في سهولة توقعات التدفقات النقدية المستقبلية، أما نظم الصرف المرنة فتؤدي إلى وجود ظاهرة عدم الاستقرار في حجم التجارة الخارجية نتيجة تأثير الدول بتقلبات سعر صرف عملتها وبتقلبات أسعار صرف عملات البلدان المتقدمة، الأمر الذي يؤثر على حجم النمو في المتغيرات الاقتصادية والتي تسعى الدول النامية لتحقيق أعلى معدلات فيها¹.

الفرع الثاني: أهداف و معايير اختيار أنظمة الصرف

سعر صرف مستقر هو هدف مشترك لأي نظام صرف محلي وبالتالي فإن الدولة عليها أن تعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال نظام يتم اختياره وفقاً لخصائص معينة وتجدر الإشارة أنه ليس هناك إجماع تام على العوامل والأسس التي تقود البلد إلى تبني بطريقة أكيدة وصرحة لنظام معين بالذات دون الآخر. الأهداف الاقتصادية و تفضيلات السلطات السياسية :

السلطات السياسية بإمكانها أن تختار الرفاهية العامة بحيث اختيار نظام سعر الصرف يأخذ في الحسبان قدرتها في العمل على استقرار مردودية الاقتصاد الكلي، أو كذلك إلى التقليل من التقلبات المحدثه في بعض المتغيرات مثل الاستهلاك، الأسعار الداخلية، المخرجات أو كل متغيرات الاقتصاد الكلي، للحيلولة دون وجود اضطرابات عشوائية على الاقتصاد المحلي، غير أن هذه المعايير تخلق صعوبة لدى السلطات متمثلة في أنه من جهة يجب عليها تحديد والتعرف ثم بلوغ أهدافها وهو الأمر بعيداً ما يكون سهل المنال. ومن جهة أخرى استقرار إحدى المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن يحدث عدم استقرار متغيرة أخرى، التي هي هامة كذلك في دالة الرفاهية. النتائج المؤسسة على هذا المعيار تعني أن سعر الصرف الثابت أو تعويم حر ليس دائماً للوصول إلى استقرار الاقتصاد الكلي، التسوية بين نظام الصرف الثابت ونظام سعر الصرف العائم الحر، أو التعويم المدار يمكن أن يقود إلى بلوغ هذا الهدف، ولكن هل يجب أيضاً تحديد درجة المرونة المعطاة لهذا النظام؟ اختيار نظام سعر الصرف يتوقف على درجة الحرية التي ترغب السلطات السياسية منحها للسياسة الاقتصادية الكلية المحلية، فكلما كانت رغبة السلطات السياسية في زيادة سيادتها وسلطتها في تكوين وتفعيل وتطبيق السياسة الاقتصادية كلما كانت هذه الدرجة من الحرية أكبر ويكون نظام سعر الصرف المرن مفضل أكثر من نظام سعر الصرف الثابت، لأن نظرياً سعر الصرف يكون هدفه ضمان التوازن الخارجي مع توازن وتسوية الآثار السلبية للسياسات التوسعية على التضخم وعلى أسعار الفائدة².

تكامل الأسواق المالية :

فيما يتعلق بقياس حركة رؤوس الأموال وتحديد تكامل الأسواق المالية فان نسبة الموجودات الأجنبية لدى البنوك التجارية إلى عرض النقد، يستخدم كمقياس لتكامل الأسواق المالية حيث أن ارتفاع هذه النسبة تشير إلى درجة تكامل عالية مع الأسواق العالمية إضافة إلى حرية أكثر في حركة رؤوس الأموال، وفي إطار حركة رؤوس الأموال تلعب قابلية العملة إلى التحويل دوراً بارزاً، فالدول التي تواجه صعوبات في قابلية عملتها للتحويل لن

¹ بربير محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

² بربير محمد أمين، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

تكون أسواقها المالية محط أنظار البنوك التجارية العالمية، وتلعب حركة رؤوس الأموال الدولية دوراً مهماً في موازين المدفوعات وفي تحديد سعر الصرف،

ففي الدول التي تتمتع بحرية كاملة في حركة وانتقال رؤوس الأموال فإنها ستواجه صعوبات كبيرة فيما لو اعتمدت نظام صرف ثابت لعملتها مع عدم القدرة على تغيير أسعار الصرف إلا بتدخل الحكومة، حيث أن زيادة التدفقات النقدية أو انخفاضها سيعمل على التأثير ارتفاعاً وانخفاضاً استجابة للتغيرات في التدفقات النقدية¹. ويمكن ملاحظة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حركة رؤوس الأموال وسعر صرف العملة المحلية من خلال فعالية سعر الصرف في التصحيح واستقرار الاقتصاد، فالارتفاع في الطلب الخارجي على العملة المحلية المصاحب بسياسة نقدية توسعية (أي انخفاض سعر الفائدة وزيادة عرض النقد) فيما إذا تقاطع مع الانخفاض في سعر الفائدة الأجنبي فإنه سيؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال، ستعمل على تخفيض سعر الفائدة المحلي وبالتالي توليد اختلال نتيجة التعارض بين هدف السياسة النقدية بتخفيض سعر الفائدة إلى مستوى معين وبين ما تم فعلاً، حيث انخفاض سعر الفائدة إلى مستويات أقل مما هدفت إليه السياسة النقدية، الأمر الذي سينعكس بصورة سلبية على ميزان الحساب الجاري، بينما لو كان البلد متبنياً لنظم صرف مرنة فإن ارتفاع سعر الصرف في مثل هذه الحالة سيعمل على تجنب البلد المعني أي آثار مصاحبة لانخفاض سعر الفائدة المحلي لمستوى غير مخطط له كإنخفاض سعر الفائدة إلى ما دون السعر الأجنبي، مما يؤدي إلى تدفقات نقدية معاكسة.

وخلاصة القول إنه كلما زادت حرية حركة رؤوس الأموال زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم صرف ثابتة، كما زادت درجة التطور والتكامل في السوق المالي داخل البلد المعني أصبحت إمكانية تطبيق نظم الصرف المرنة أكثر وروداً.

1. درجة اتساق السياسات الاقتصادية الكلية

إن سياسة سعر الصرف يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي، إذا كانت جزءاً منسجماً مع إستراتيجية السياسة الاقتصادية الكلية في المدى القصير والطويل والأدوات المتاحة. وعلى اختلاف نوع نظام الصرف المستخدم فإن الدول تجعل الاستقرار في أسعار الصرف على رأس قائمة الأولويات لديها لتقليل عدم التأكد الذي يصاحب التقلبات المستمرة في سعر الصرف، من هنا لفتت نظم الصرف الثابتة الأنظار إليها لدورها البارز في تشجيع التوسع في التجارة والاستثمار الدوليين وتحقيق تخصص كفاء في الموارد الاقتصادية نتيجة استبعاد مخاطر الصرف الأجنبي التي تحيط بالمعاملات الدولية المختلفة، إلا أن استخدام نظم الصرف الثابتة يعد قيوداً على استخدام السياسات الاقتصادية المحلية بصورة حرة فالبلد الذي يتعرض لعجز في ميزان مدفوعاته، لا بد أن يلجأ إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لمعالجة هذا العجز مما قد يتعارض مع تحقيق أهدافه الاقتصادية في المحافظة على الاستخدام الشامل والنمو الاقتصادي، وهذا يقضي إلى أن البلد المعني قدم تنازلاً عن الاستقرار الداخلي في سبيل المحافظة على استقراره الخارجي، بينما في ظل نظم الصرف المرنة يمكن للدول أن تتغلب على اختلال ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى إتباع سياسات اقتصادية انكماشية أو توسعية¹، و بهذا يمكن القول إن نظم الصرف المرنة أتاحت قدرماً من الاستقلال في استخدام الأدوات السياسية والتحكم فيها بشكل أكبر مما أتاحتها نظم الصرف الثابتة².

¹ بيتر كوبرك، "أنظمة سعر الصرف ودوره في مكافحة التضخم"، مجلة التمويل والتنمية المجلد 33 العدد 1-1996 ص ص 42،43.

² جولد تشاين، "إلى أين يتجه نظام سعر الصرف"، دروس الخبرة وخيارات المستقبل، مجلة التمويل والتنمية المجلد 21 العدد 2، 1984، ص: 02.

إن نظم الصرف الثابتة تعمل على توليد الثقة في السياسات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس على تحفيز الاستثمارات نتيجة تقليل مخاطر عدم التأكد، ولكن يؤخذ على هذه النظم أنها تلجأ إلى زيادة أساليب الحماية للمنتجات المحلية، مما يعني تشويه الأسعار داخل الاقتصاد إضافة إلى الابتعاد عن التوزيع الأمثل للموارد بين القطاعات، نتيجة تحول عناصر الإنتاج إلى تلك الصناعات المحمية والتي ترتفع أسعارها في السوق العالمية.¹ وتحاول الدول قدر الإمكان المواءمة بين السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة للوصول إلى نوعي الاستقرار المنشودين، الداخلي والخارجي. وفي إطار العلاقة بين السياستين المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف يمكن القول أن السياسة التوسعية المالية أو النقدية ترفع من مستوى الدخل المحلي نتيجة الزيادة في عرض النقد في حالة السياسة النقدية التوسعية، أو أن عدم فعالية سياسة سعر الصرف في الدول النامية في التأثير على الميزان الجاري نتيجة انخفاض مرونة الطلب على الواردات وانخفاض مرونة عرض الصادرات يجعل هذه الدول تتجه نحو أسلوب التثبيت بهدف التركيز على السياسات الاقتصادية الداخلية.²

2. الشركاء التجاريون:

بعض التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف بين الدول يمكن تجنبها ولو بشكل جزئي من خلال ترتيبات سعر الصرف، فعندما تكون تركيبة العملات التي تقوم عليها الصادرات مختلفة عن تركيبة العملات التي تقوم عليها الواردات، أو عندما يكون هيكل التجارة الخارجية يتكون أكثر من عملة أجنبية فإن التغير في أسعار الصرف، من خلال العملات الكبرى سيعمل على تعديل الميزان التجاري بالعملة المحلية نتيجة صعود بعض العملات وانخفاض بعضها الآخر، ويتم تخفيض هذه الآثار من خلال اختبار سلة عملات مناسبة، تعكس العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، لتثبيت العملة الوطنية بها، لذا فتحليل عوائد الاقتصاد الوطني من العملات الأجنبية يلعب دوراً بارزاً في اختيار نظام الصرف، فعندما تكون معظم عوائد البلد مقومة بعملة بلد معين فإنه يكون من مصلحة الدولة أن تقوم بتثبيت عملتها بعملة هذا الشرك التجاري فطالما أن معظم التدفقات النقدية الداخلية للبلد النامي تكون بعملة واحدة فإن التثبيت إلى هذه العملة يعني المحافظة على سعر صرف ثابت بين العملة الوطنية وبين عملة الارتكاز، وسعر الصرف الثابت سيعمل بدوره على تقليل مخاطر عدم التأكد التي تصاحب المعاملات التجارية الدولية مما يقود إلى استقرار أكبر في حجم التدفقات النقدية الداخلة، ولا شك أن هذا الاستقرار بسلة مرجحة بعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين.

3. طبيعة الصدمات:

إن التمييز بين الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد والتي تصنفها النظرية التقليدية للمنطقة النقدية المثلى تكون لها الأولوية والأهمية البالغة في الاعتبارات المتعلقة باختيار نظام سعر الصرف، نجد أن الدروس المستخلصة من نموذج Mundell-Fleming كما سبق التطرق إليه، تشير إلى ضرورة التمييز بين الصدمات الاسمية و الصدمات الحقيقية نتيجة آثارهما المختلفة المحدثه على الأساسيات الاقتصادية، حيث إذا كان الاقتصاد عرضة للصدمات الاسمية، فيكون نظام سعر الصرف الثابت أكثر ملائمة لأنه يسمح بتعديل أفضل نحو القيم التوازنية، ويتم تمييز في هذا المقام الصدمات النقدية التي تكون بشكل عام نتيجة التغيرات غير المتوقعة في

¹ علي توفيق صادق و علي احمد بلبل ومحمد مصطفى عمران، " حصيلة الندوة"، ندوة نظمتها معهد السياسات الاقتصادية - صندوق النقد العربي تحت عنوان " نظم وسياسات أسعار الصرف"، 16-17 ديسمبر 2002 ص 13، 14.

² علي توفيق صادق و علي احمد بلبل ومحمد مصطفى عمران، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الكتلة النقدية المتداولة المحدثة في أغلب الأحيان من جراء تغير سلوك الأعوان الإقتصاديون فيما يتعلق بالحيازة الأرصدة النقدية والصدقات المرتبطة بالإنفاق، التي تكون بشكل أساسي بسبب تغير في طاقة الاستيعاب الداخلي، المرتبط بتغير أحد مكوناته المتمثلة في الاستهلاك، الاستثمار أو الإنفاق العام¹.

على إثر صدمة نقدية على سبيل المثال، تدفع زيادة الاحتفاظ بالنقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة والتي بدورها تكبح الاستثمار والإنتاج المحلي تبعاً لذلك التحسن في حساب عمليات رأس المال بفعل دخول رؤوس الأموال والحساب الجاري بفعل انخفاض الإنفاق الداخلي والطلب على السلع المستوردة يعمل على دعم الميزان الكلي للبلد، ويتجه في هذه الحالة سعر الصرف إلى الارتفاع، فيتدخل البنك المركزي للحيولة دون هذا الارتفاع في سعر الصرف عن طريق بيع الكميات اللازمة من العملة المحلية في السوق، مما يسمح بزيادة الكتلة النقدية ويعوض فائض الطلب ويقود بفعالية إلى تخفيض أسعار الفائدة وصولاً إلى مستواها المبدئي.

أما إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد صدمات حقيقية، فيكون النظام العائم جدير بالتبني ونمير في هذا الصدد الصدمات المرتبطة بشروط التبادل، التي تسببها بشكل أساسي التغيرات التي تحدث في الحساب الجاري للبلد، والتي يكون من مسبباتها أيضاً التغير في الواردات أو في الصادرات والصدقات المرتبطة بالحركة الدولية لرؤوس الأموال، بسبب التغير غير المتوقع في حساب العمليات المالية، مثل الهروب أو الدخول القوي لرؤوس الأموال.

على إثر صدمة حقيقية في آجال التبادل على سبيل المثال، يقود الانخفاض في الطلب الخارجي على الصادرات المحلية إلى انخفاض في رصيد الحساب الجاري وإلى تدهور ميزان المدفوعات.

يكون تدخل البنك المركزي في ظل نظام سعر الصرف الثابت بطرح العملة المحلية غير مجدي للدفاع عن تعادل سعر الصرف، إذ أنه يؤدي في نفس الوقت إلى انكماش في الكتلة النقدية المتداولة وإلى الانخفاض المبدئي في الطلب على منتجات البلد. أما مع نظام سعر الصرف العائم يحدث التعديل بطريقة نظامية حيث مع انخفاض رصيد الحساب الجاري، فإن العملة المحلية تتجه إلى الانخفاض وإلى تحسن تنافسية الأسعار مما من شأنه أن يقود إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي يتم مواجهة الانخفاضات المبدئية المتأتية من الصدمة.

في هذا السياق يشير نموذج Mundell-Fleming إلى أنه يكون من العقلانية، تغير نظام سعر الصرف إذا تغيرت طبيعة الصدمات، ويستخلص إلى أنه إذا كانت الصدمات الحقيقية تحدث بتواتر بسبب زيادة الحركة القوية لرؤوس الأموال والاندماج المالي المتنامي في الإقتصاديات الناشئة في المحيط الدولي، فيكون الاتجاه نحو الترتيبات الأكثر مرونة².

4. درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

يقاس هذا المؤشر على أساس نسبة السلع الداخلة في التجارة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الوطني، فبالنسبة للاقتصاد المفتوح الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية بالنسبة لباقي القطاعات في تكوين الناتج الوطني، فإن اختيار سياسة التعويم لا يمثل الاختيار الأمثل، حيث يتميز الاقتصاد المفتوح بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، خاصة التي تعاني من جمود كل من مستوى الأسعار والأجور في الاتجاه التنزلي،

¹ عبد العلي جبيلي و فينالي كرامانكو، " اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، صندوق النقد الدولي 2003، ص ص: 4-5.

² مرجع سبق ذكره ص 4-5.

يجب أن تقوم بإتباع سياسة التثبيت ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع¹ الميل الحدي للاستيراد بصفة عامة مما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئاً من تعويم أسعار الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وعلى العكس فإن الاقتصاد الأقل انفتاحاً قد يلائمه إتباع سياسة التعويم نظراً للارتفاع النسبي لعبأ سياسة تخفيض الطلب المحلي، لانخفاض الميل الحدي للاستيراد إلى جانب تضاؤل تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية.

5. درجة تنوع هيكل الإنتاج والتصدير :

كلما زادت هذه الدرجة كلما قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات في ميزان المدفوعات، لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف ويفضل إتباع شكل من أشكال الترتيبات الثابتة، وإذا كان ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج على عدد قليل من السلع كما هو حادث لغالبية الدول النامية المعرضة باستمرار للتقلب، فيكون من الملائم إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدراً من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات².

6. فروق التضخم بين الاقتصاد وبقية العالم :

يكون من الضروري تصحيح بتواتر سعر الصرف عندما يكون انحراف وفروق التضخم بين البلد و أهم شركائه التجاريين مرتفعاً، ويكون الاتجاه إذا كان التضخم مرتفعاً إلى نظام سعر الصرف ثابت الذي يقود إلى صرامة اقتصادية أين تصبح هذه الفروق في مستويات مقبولة.

كمية الأرصدة النقدية الدولية: تتحدد سياسة الصرف الملائمة أيضاً بمدى حجم الاحتياطات الدولية المتوفرة، مع افتراض ثبات العوامل المحددة الأخرى، فإنه كلما زاد حجم تلك الاحتياطات، كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات، وأمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتاً من خلال تمويل العجز اعتماداً على تلك الاحتياطات أو الاقتراض من أسواق رأس المال، وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض الخارجي بشروط ميسرة، سوف يجبر السلطة النقدية على إتباع إجراءات تصحيحية تتضمن في أغلب الأحيان إجراء تغيرات مفاجئة وجوهريّة في سعر الصرف، بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدل التضخم، ولذلك يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، حيث تحل التغيرات الطفيفة والمستمرة في سعر الصرف في ظل هذا النظام محل التغيرات الحادة والمفاجئة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة³.

على أن عملية الاختيار بين التعويم والتثبيت، قد تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت إلى جانب بعض الخصائص التي ترجح التعويم، كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول النامية. فمن الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت والتي تتمتع بها الدول النامية هي:

- عدم القدرة على التأثير في الأسعار الدولية، للصادرات والواردات من خلال تغيير سعر الصرف إلى جانب التركيز الجغرافي للصادرات في عدد قليل من الدول المتقدمة؛

¹ جبوري محمد أمين ،مرجع سبق ذكره ،ص 193.

² محمد سيد عابد ، " التجارة الدولية" ، مرجع سبق ذكره ، ص :379.

³ بربر محمد أمين ،مرجع سبق ذكره ،ص 194.

- انخفاض مرونة الطلب على الصادرات والواردات وانخفاض مرونة عرض الصادرات على الأقل في الأجل القصير، مع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي؛
 - غياب تسهيلات أسواق الصرف الآجلة، إلى جانب ضيق السوق المالي المحلي، وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية نتيجة انخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية؛
 - تعرض الاقتصاد النامي لصدمات داخلية كحدوث تدهور مفاجئ في إنتاج المحاصيل الرئيسية نتيجة العوامل المناخية المواتية.
- وفي نفس الوقت تتميز الدول النامية ببعض الخصائص التي ترجح سياسة التعويم مثل:
- الندرة النسبية للأرصدة النقدية الدولية إلى جانب صعوبة الاقتراض من العالم الخارجي بشروط ميسرة مع تفاقم حدة أزمة الديون الخارجية لتلك الدول؛
 - تركيز هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع الأولية، التي يرتبط الطلب عليها بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، مما يجعل الدول النامية تتعرض لصدمات ذات طبيعة خارجية
 - ارتفاع معدلات التضخم نتيجة إتباع سياسة التمويل بالعجز لعدم كفاية المدخرات الوطنية عملية التنمية؛
 - تشوه هيكل الأسعار المحلية نتيجة الحفاظ على أسعار صرف العملات الوطنية مغالى فيها. على أن الدول النامية، تتباين فيما بينها من حيث الأهمية النسبية لكل خاصية من تلك الخصائص، وبالتالي الأمر يحتاج إلى دراسة منفصلة لكل حالة على حدة، حتى يمكننا اختيار السياسة لأكثر ملائمة، وبالتالي فليس من المنطقي أن نختار سياسة معينة لكافة الدول النامية¹.
- 9- المفاضلة بين المصدقية والمرونة: بدأ نوع آخر من التحليل للنظام الأمثل لسعر الصرف في الظهور خلال التسعينات، قوامه التركيز على المفاضلة بين المصدقية والمرونة، ويركز هذا التحليل على الثقة التي قد تجنمها السلطات عند إتباع نظام أكثر ثباتاً للصرف - نظام ربط العملة - خاصة فيما يتعلق بسياسات استهداف التضخم، فعند إتباع أحد نظم سعر الصرف الثابتة فإن أدوات السياسة النقدية يجب تطويعها بحيث تخدم متطلبات الدفاع عن ربط العملة²، وهو ما يعني أن أدوات السياسة الأخرى بما فيها أدوات السياسة المالية سوف يتم صياغتها بحيث تكون متسقة مع متطلبات ربط العملة، إلا أن نجاح نظام سعر الصرف الثابت يتوقف على مدى كفاءته والثقة في قدرة السلطات على التدخل للحفاظ على ربط سعر الصرف، أما في حالة نظم سعر الصرف الأكثر مرونة، فإن السلطات تكون أكثر حرية في ترك معدل التضخم يرتفع، وهو ما يصعب معه زيادة الثقة في سياسات استهداف التضخم. ولا تقتصر المفاضلة بين المصدقية والمرونة على العوامل الاقتصادية فقط، ولكنها على عوامل سياسية أيضاً، فعلى سبيل المثال، قد يترتب على عمل تخفيض في قيمة العملة في حالة الربط بعملة أخرى تكاليف سياسية تفوق السماح بجعل سعر الصرف أكثر مرونة بتحريكه تدريجياً، فبينما سوف تتحمل الحكومة مسؤولية عمل تعديلات في أسلوب الربط بالكامل، فإنه مع إدخال درجة من المرونة في سعر الصرف، سوف يمكن إرجاع تراجع العملة الوطنية إلى قوى العرض والطلب، وبالتالي حينما تزيد التكاليف السياسية لإجراء تعديلات في سعر الصرف يرجع إتباع نظم أكثر مرونة لسعر الصرف.

¹ محمد سيد عابد، " التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 379.

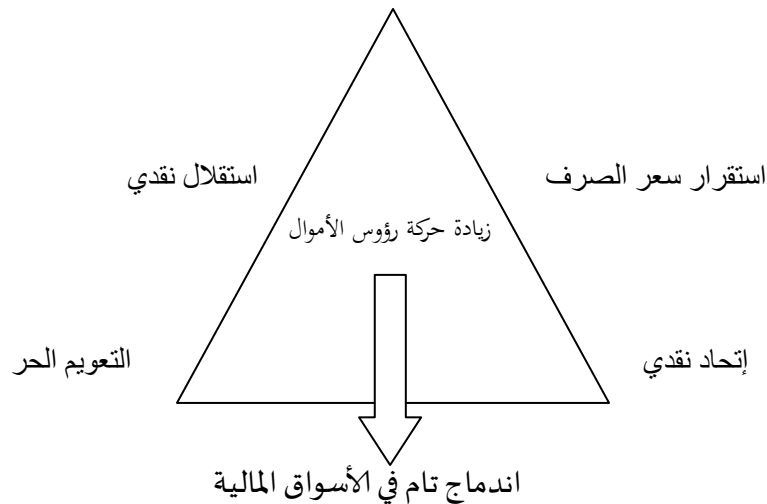
فقد Pipaioannou قام 2003 بقياس مدى كون المحدد الأساسي لاختيار نظام سعر الصرف في 06 دول بأمريكا الوسطى هو الأهداف طويلة الأجل، التي تتبناها السلطات، أم أنه الظروف السياسية والتاريخية التي تمر بها الدولة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من انه نظرياً تعد الأهداف طويلة الأجل شرطاً كافياً لاختيار نظام سعر الصرف،¹

إلا أن الدراسة لم تتوصل إلى علاقة إحصائية معنوية بين التقلبات في معدل التبادل الدولي أو درجة الانفتاح على سوق رأس المال العالمي ونظام معين لسعر الصرف، وقد كان للمحددات السياسية دوراً أكبر في تحديد نظام سعر الصرف المتبع. وتؤكد الدلائل أن أزمات العملة وانحراف سعر الصرف عن المستويات المرغوبة له تكاد تكون متعادلة وفقاً لنظامي سعر الصرف المتطرفين، ولهذا اعتقد البعض أن اختيار أي من تعويم سعر الصرف أو تثبيته ليس الخيار المثالي الذي يمكن أن توصى به الدول للخروج من أزمات المالية.

إلا أن هذا لا يعد دليلاً للدفاع عن النظم المتوسطة لسعر الصرف، خاصة وأن النظرة الحديثة لنظم سعر الصرف تتجه نحو ترجيح دفع الدول تجاه الاختيار بين النظم المتطرفة لسعر الصرف، ويرجع هذا الترجيح للنظم المتطرفة في الوقت الحاضر كنتيجة طبيعية لمبدأ الثالث المستحيل، والذي يقضي بأن على الدولة أن تضحى بأحد الأهداف الثلاثة (استقرار سعر الصرف - الاستقلال النقدي - فتح أسواق المال) لتحقيق الهدفين الآخرين، حيث انه ليس من الممكن تحقيق الأهداف الثلاثة مجتمعة، وإذا ما أخذنا في الاعتبار الاتجاه المتزايد في الوقت الحاضر نحو تكامل أسواق المال دولياً، فإن التضحية تنحصر في أحد الهدفين الآخرين (استقرار سعر الصرف والاستقرار النقدي) ، ويوضح الشكل التالي في مبدأ الثالث المستحيل²:

الشكل رقم II-1: رسم توضيحي لمبدأ الثالث المستحيل

تقييد كامل لحركة رأس المال



المصدر : Paul R. Krugman et Maurice Obstfeld, " économie internationale ", référence déjà citée, p: 796.

¹ أحمد محمد عزت احمد، " ربط سعر صرف الجنيه المصري ببسلة للعملة وأثره على أداء الصادرات "، مرجع سبق ذكره، ص10.

² بربر محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

يوضح الشكل التخطيطي للثالث المستحيل أن كل ضلع من أضلاع المثلث يمثل هدفاً قد تتبناه الدولة، وهذه الأهداف هي الاستقلال النقدي واستقرار سعر الصرف والاندماج في أسواق المال العالمية، فمن الممكن للدولة أن تصل إلى أي زوج من الأهداف الثلاث من خلال إتباع الأداة الموضحة على الزاوية الناتجة عن تلاقي ضلعي المثلث اللذين يمثلان الهدفين، في حين يتم التضحية بالهدف الممثل بالضلع المقابل للزاوية الممثلة للأداة المستخدمة، فعلى سبيل المثال، إذا ما استهدفت الدولة التكامل في الأسواق المالية العالمية دون أن يؤثر ذلك على الاستقلال النقدي الزاوية اليسرى لقاعدة المثلث عليها إتباع التعويم المطلق لعملتها، إلا أن هذا يكون على حساب استقرار سعر الصرف.

ومع وجود الأسباب التي تقضي بزيادة اتجاه الدول نحو النظم المتطرفة للصرف فلا يمكن المبالغة في تعميم ذلك، فحتى مع قبول مبدأ الثالث المستحيل، ومع افتراض حرية تامة لحركة رأس المال ليس هناك ما يمنع الدولة من إتباع أسلوب متوسط بين التعويم العام وإتباع نظام أكثر ثباتاً للصرف.¹ وأخيراً فإنه يمكن الإلمام بأسس ومعايير اختيار نظام الصرف الأمثل بالجدول التالي:

الجدول رقم II- 01: أسس ومعايير اختيار نظام الصرف الأمثل

الأثر على الدرجة المرغوبة بمرونة سعر الصرف	خصائص الاقتصاد
كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً، قل التوجه نحو نظم الصرف المرنة	الانفتاح
كلما زاد حجم الاقتصاد والتنوع السلعي فيه زاد التوجه نحو نظم الصرف المرنة	حجم الاقتصاد والتنوع السلعي فيه
كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير ازداد التوجه نحو تثبيت العملة المحلية بعملة هذا البلد	التركز الجغرافي للتجارة
كلما زادت درجة التطور الاقتصادي والمالي أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظم الصرف المرنة	درجة التطور المالي
كلما زادت حرية حركة رأس المال زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم الصرف الثابتة	حرية حركة رأس المال
كلما زاد مدى حرية حركة العمالة مع كون الأجور والأسعار ثابتة انخفضت صعوبة وتكلفة التعديل في ظل نظم الصرف الثابتة لكن تبقى هذه الصعوبة غير موجودة في حالة نظم الصرف المرنة	حرية حركة العمالة
عند كون معدل التضخم في بلد شديد الارتفاع فإن نظم الصرف الثابتة تزيد من القدرة على ضبط معدلات التضخم وتضفي المصدقية على برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي	اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي

¹ مرجع سبق ذكره ، ص 90.

<p>في حالة وجود أفكار تكاملية إقليمية تلجأ الدول إلى تثبيت أسعار صرف عملاتها البيئية وتعويمها كوحدة واحدة أمام باقي العملات أو تثبيتها بمثبت مشترك على حسب طبيعة خصائصها الاقتصادية.</p>	<p>مشاريع التكامل البيئية</p>
--	-------------------------------

مصدر : صندوق النقد الدولي، " آفاق الاقتصاد العالمي " ، واشنطن أكتوبر 1998 ، ص :103.

المبحث الثاني : انظمة الصرف و أثارها على النمو الاقتصادي.

إن النظرية الاقتصادية استعملت بعض المؤشرات قصد تحديد قنوات الانعكاس التي يظهرها كل نمط من أنظمة الصرف للتأثير على النمو الاقتصادي، وعليه فإن سعر الصرف يمكن أن يؤثر على نمو الإنتاجية، من خلال التركيز على كمية عوامل الإنتاج والاستثمار أو التوظيف، أو عن طريق الإنتاجية الإجمالية ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول : محددات النمو الإقتصادي

سوف نعرض من خلال هذا المطلب إلى أهم المكونات الرئيسة الواجب توفرها في مجتمع ما، حتى يتحقق النمو الاقتصادي. و يختلف معدل النمو في الناتج المحلي الخام كمياري لقياس النمو الاقتصادي من بلد لآخر، و يعود هذا الاختلاف إلى التباين في مستويات و كيفية استخدام العناصر الداخلية في تحديد هذا النمو الاقتصادي، و التي تتمثل أساسا في العمل، رأس المال و التكنولوجيا المستخدمة، و تركيبها في نسب عقلانية مختلفة يضمن مستويات مختلفة أيضا في الإنتاج حسب شروط التوازن الديناميكي و درجات مختلفة من الفعالية الاقتصادية و هي متغيرات لدالة الإنتاج الكلي التالية :

$$Y(t) = f \{ k (t), a (l), l (t) \}$$

حيث :

y هي كمية الناتج الحقيقي

A مستوى التكنولوجيا

L حجم العمل

K رأس المال

(و كلها مرتبة في الزمن T)

أولا : رأس المال

و يقصد به أساسا تراكم رأس مال، و الذي يكون مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية، و ينتج هذا التراكم عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثمار حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي .

و كل ذلك يتطلب وجود حالة من التناوب بين الاستهلاك الحالي و الاستهلاك المستقبلي فتقليل حجم الاستهلاك الحالي، أي زيادة الحجم الادخار والاستثمار يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الأجل.¹ وتراكم رأس المال لا يعني رأس المال المادي فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى رأس المال البشري، كون إن الاستثمار في هذا الأخير وتحسين نوعيته يكون له اثر على الحجم الإنتاج، فمفهوم الاستثمار في الموارد البشرية من اجل تكوين رأس المال بشري يماثل المفهوم الخاص بتحسين جودة وإنتاجية الأرض الزراعية ورأس مالي المادي عن طريق الاستثمار.²

ثانيا : العمل

يرتبط عنصر العمل بنمو القوى العاملة أي بالنمو السكاني، ويعرف على انه مجموعة القدرات الفيزيائية، و الفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، كما يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثر بشكل كبير في عملية الإنتاج و ذلك من ناحيتين :

الأولى : تتمثل في النمو السكاني الذي يزيد في حجم العمالة النشطة و قوة العمل، و زيادة هذا الأخير تعني زيادة عدد العمال المنتجين.³

الثانية : تتمثل في اثر الحجم الساعي للعمل، أد انه كلما زاد الحجم الساعي للعمل مكن ذلك من زيادة حجم الناتج، بزيادة الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

ادا كانت الإنتاجية تقيس نوعية اليد العاملة، فإنها تتطور بثلاثة خصائص فردية للقوة العاملة و هي : مستوى التأهيل، و السن و الجنس، و يشكل قطاع التربية و التكوين مصدرا لنوعية ومستوى التأهيل الذي تتلقاه اليد العاملة، و ترتبط الإنتاجية عكسيا مع التقدم في السن، في حين أتبت الواقع العملي إن الإنتاجية المرأة منخفضة مقارنة بالرجل.

ثالثا : تكنولوجيا

يعتبر حاليا عنصر التقدم التكنولوجي أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، و هو عبارة عن مجموع النظم و الطرق الفنية و الوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، قصد الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، و بالتالي فانه حتى ولو بقيت كميات عناصر الإنتاج "العمل، و رأس المال" بنفس مستوى و حدث تقدم تكنولوجي فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج و تحقيق نمو اقتصادي، فحجم الإنتاج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل و رأس المال، وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج .

و هي عبارة عن حجم الناتج المتبقى الذي لا يفسر، لا عنصر العمل و لا عنصراً رأس المال، و هو نتيجة أبحاث الاقتصادي "روبرت سولو" بما يسمى بـ"سولو".

كما هناك ثلاث أساسية للتقدم التكنولوجي الموفر للعمل و التقدم التكنولوجي المحايد و التقدم التكنولوجي الموفر للعمل و التقدم التكنولوجي المفسر لرأس المال و يمكن شرح الأصناف الثلاثة كما يلي :⁴

¹ ميشل تودارو، تعريب محمود حسن حسني و مراجعة محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص: 168.

² سفيان قمومية، "رؤوس الأموال الأجنبية و أثارها على النمو الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

³ ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 56، 57.

⁴ سفيان قمومية، "رؤوس الأموال الأجنبية و أثارها على النمو الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

1. التقدم التكنولوجي المحايد : وهو الذي يحدث عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية و توليفة مدخلات عناصر الإنتاج ،وفقا لتحليل منحني إمكانيات الإنتاج فان التغير التكنولوجي المحايد الذي يؤدي إلى مضاعفة إجمالي الإنتاج يكون معادلا من حيث المفهوم لمضاعفت كل عنصر الإنتاج.
 2. التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال : هو ظاهرة أكثر ندرة ،كون إن معظم البحوث العلمية التكنولوجية العالمية تتم من قبل الدول المتقدمة ،والتي تطلع إلى توفير عنصر العمل و ليس رأس المال ،و مع ذلك في الدول النامية التي يكون فيها عنصر العمل متوفر و عنصر رأس المال النادر ،فهنا يكون موضع الاهتمام بالتقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال .
 3. التقدم التكنولوجي الموفر للعمل : و يحدث عندما يتم الارتقاء بجودة و مهارة و قوة العمل و على سبيل المثال اذا تم استخدام شرائط الفيديو و التلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية و التعليم بصفة عامة .
- رابعا: محددات أخرى : إضافة إلى محددات الإنتاج و النمو الاقتصادي الرئيسية ،فان هناك عوامل و محددات أخرى تؤثر بشكل عام على عملية الإنتاج و تحديد مقدار النمو الاقتصادي ،من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج وهذه العوامل هي التالي :
1. النظام المالي : يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي و ذلك مكونه يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة ،و أساسا للتطور من جهة أخرى ،اد إن النظام المالي يعمل على تعبئة المدخرات و توفير سيولة للاقتصاد الوطني ،و بالتالي المساهمة في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي.
 2. الوضع السياسي : هو الآخر يعتبر عاملا مؤثرا على عملية النمو الاقتصادي بثائره على الوضع الاقتصادي من ناحيتين :
- ❖ يؤثر على فاعلية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي ا دان عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المصلحة الشخصية و الخاصة على المصلحة العامة .
 - ❖ يؤثر على الثقة المتعاملين الاقتصاديين و ظروف الاستثمار بشكل عام .
3. إجابا على النمو الاقتصادي.
 4. التضخم : باعتباره إلية لسعر دو كفاءة في تحقيق التوازن في سوق السلع و الخدمات ،و باعتباره التضخم بمثابة ضريبة على الاستثمار ،فان ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي كما يقول فيشر ،و هذا ما يؤثر على الاستثمار و من ثم النمو الاقتصادي.¹
 5. القطاع العام : حقوق الملكية : إن وجود ضوابط و قوانين تكفل المنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية و الإنتاجية يشجع على عملية الاستثمار و زيادته ، كما يشجع العامل التكنولوجي و بروز اختراعات و اكتشافات جديدة مما ينعكس يلعب القطاع العام دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي ،بحكم انه يشكل إضافة أساسية للطلب الفعال ،ولم يعد يدور الجدل حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من

¹ بحوث الندوة الاقتصادية التي تضمها المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر ،"الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية ، ص : 86.

عدمها بل الجدول قائم حول حجم القطاع العام في الاقتصاد، ادا إن القطاع العام من خلال السياسة المالية للدولة يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو.

6. الانفتاح التجاري: يدل هذا المؤشر على درجة انفتاح اقتصادها على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، وكلما كان حجم الصادرات و الواردات اكبر كلما كان اقتصاد أكثر انفتاحا و من ثم يتضح الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني، بالتجارة الخارجية، وضعف التكامل و الترابط للفروع الاقتصادية داخل البلد، مما يجعل مثل هذه الاقتصاديات عرضة للصدمات الخارجية، وقد أثبتت العديد من الدراسات على وجود علاقة قوية بين درجة انفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد إن الدولة الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا، ولهذا يعد صندوق النقد الدولي احد المؤسسات الدولية الساعية لتطبيق سياسات التحرير، فهو بذلك يحاول إن يقدم التبريرات على الجدوى هذه السياسة من خلال¹ التجربة التاريخية، حيث يقر بتوفر دليلا قويا أثنته التجربة بعد الحرب العالمية الثانية على وجود روابط وثيقة بين النظم الحرة للتجارة و الرخاء الاقتصادي، فقد كانت تجربة تحرير التجارة في السلع المصنعة بين الدول الصناعية احد الأسباب الرئيسية للنمو السريع في الإنتاج العالمي في الخمسينات و الستينات، وكذا زيادة عدد الدول النامية التي اتجهت لتحرير تجارتها الخارجية من اجل تعزيز قدرتها التنافسية و التغلب على الأزمة الديون الخارجية و العجز في الميزانية. ولهذا يلاحظ إن الاقتصاد المفتوح هو توجه عالمي كفيل على دعم عجلة النمو الاقتصادي بخلق المنافسة الدولية، و تدعيم الصناعات الوطنية و استفادة هذه الصناعات من المزايا النسبية التي يتمتع بها هذا الاقتصاد.²

7. الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد عظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أصبح من أهم مصادر تمويل الاقتصاديات في الدول النامية، ويمكن القول إن أهمية المزايا و الأعباء المرتبطة بالاستثمار الأجنبية المباشرة مسألة مازالت محل جدل كبير، إلا إن هناك رؤية عامة تبني الأثر الايجابي لها، حيث يؤثر الاستثمار على هيكل الاقتصاد للدول المضيفة، و نتيجة لذلك فانه يؤثر على مستوى التشغيل و تركيبه عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية و رأس المال البشري، و على طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية، و كذا ميزان التجارة الخارجية للدولة المضيفة... الخ، و كل هذه الآثار كفيلا بان يكون لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي³

المطلب الثاني: قنوات تأثير سعر الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي

قصد الوصول إلى نمو اقتصادي مستدام و تنمية اقتصادية بأقل التكاليف، و هي من الأهداف الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط و الطويل بالنسبة للدول النامية و من المتغيرات التي يعطي لها وزن في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة للوصول إلى تلك الأهداف هو إعادة النظر في

¹ صفوت قابل محمد، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 49

² حشيش احمد عادل، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص 218.

³ ميشيل توادارو، تعريب محمود حسن حسني و مراجعة محمود حامد، "التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 124، 125.

نمط سعر صرف العملة الوطنية، مع ضرورة تجنب التعديلات المتكررة في سياسة سعر الصرف الذي يحدث إنعكسات غير مرغوبة على اقتصاد وقيمة العملة الوطنية .

أولاً: العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي و النمو الإقتصادي

نقوم في بداية الأمر بدراسة علاقة النمو الإقتصادي بمستوى و تقلبات سعر الصرف الأجنبي، ثم مقارنة النمو ونظام الصرف في المرحلة الثانية .

إن الدراسات التجريبية أثبتت انه يوجد علاقة جد سلبية بين تقلبات سعر الصرف و النمو الإقتصادي، كما إضافت هذه الدراسة انه قد تكون هناك عواقب على المدى الطويل تتجاوز لأثار على المدى القصير على تنافسية المؤسسات للبلد محل الدراسة .

كما أثبتت الدراسة التي قام بها collins et razin 1997 إن المبالغة في القيمة العملة الوطنية تحت إبطاء في معدلات النمو الاقتصادية، و إن التغيرات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعدم معرفة وضعية الأسعار النسبية، و بدورها تؤدي إلى مزيد من المخاطر و أفاق ضعيفة للاستثمار، وهذا ما يساهم في الارتفاع تكاليف التكيف مع هذا الوضع: كانخفاض في الإنتاج، انتقال هيكل النشاط الاقتصادي من القطاعات القابلة للتداول إلى القطاعات غير قابلة للتداول، و أحداث زيادة في تقلب أسعار الفائدة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. إن اختلال سعر الصرف يحدث أثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد، مثل ما أشارت إليه الدراسة التي قام بها كل من

Edwards 1998-cavallo et khan 1990-ghura et grennes 1993-sakkat et varoudakis1998

و هذا بتركيزهم على دراسة الأداء الاقتصادي و علاقته بتغيرات سعر الصرف الأجنبي، استنتجوا في الأخير إن الأمر يمكن إن يؤدي إلى انخفاض كفاءة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وهروب رؤوس الأموال و إضعاف ربحية المؤسسات.

لذلك هذه الظاهرة تلقى اهتماما خاصا باعتبارها مصدرا هاما من مصادر عدم توازن الاقتصاد الكلي و يعتبره شرط واجب توفره لتحسين الأداء الاقتصادي و ضمان إستقرارية الاقتصاد الكلي، و لكنها وضعت قنوات يمكن استغلالها للثأثير على النمو الاقتصادي دون المساس بنوعية نظام الصرف المتبنى، و يجادل البعض بان التعويم يمكن إن يشجع النمو بالنسبة للاقتصاد الذي يتسم بمرونة الأسعار و الأجور و القدر على امتصاص الصدمات الاقتصادية و التكيف معها بسهولة، وهذا عن طريق تقلبات سعر الصرف العملة، مما يعطي للبلد إمكانية تبني سياسة نقدية مستقلة و هو ما يعطيها إمكانيات لامتناس الصدمات .

حسب الاقتصاد gollins1996، إن اختيار نظام الصرف المناسب يبقى أمر ذاتي و داخلي للدولة، و إن البلدان ذات النمو المنخفض احتمال كبير أنها تتبع نظام الصرف الثابت، و أكيد إن هذه الدولة اذا أرادت تحسين من معدل نمو اقتصادها عليها التوجه إلى أنظمة الصرف المرنة. كما يعتبر العديد من الباحثين إن استقرار سعر الصرف الحقيقي يدفع بتسريع معدلات النمو الاقتصادي في الوقت التي تتخذ فيه السلطات النقدية التحول نحو مرونة سعر صرف العملة، كما يعتبر كل من lufrance و parrault إن نظام الصرف لا يؤثر على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية، و لكن يمكن إن يؤثر على عملية التكيف، بسبب انه مهما كانت طبيعة النظام، فان في المدى الطويل يستعيد سعر الصرف الحقيقي توازنه بعد أي صدمة اقتصادية، بالعكس فان

وقت التكيف و التعديل هو الذي يحدث اثر على النمو الاقتصادي ، و بناء على ما سبق فان اختيار نظام الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على عملية التكيف و التعديل .¹

ثانيا : سعر الصرف الأجنبي و محددات النمو الاقتصادي

إن اثر المتغيرات التي لها علاقة بسعر الصرف الأجنبي على معدلات النمو الاقتصادي لبلد ما يمكن إن تكون أكثر وضوحا أو اقل ، و تختلف من متغير إلى آخر ، على سبيل المثال لو أخذنا الانفتاح الاقتصادي و علاقة بالنمو الاقتصادي ، برهنت نظرية النمو الداخلي "ا" والدا تي " انه يوجد علاقة ارتباط ايجابية ، ثم مناقشتها من خلال دراسة الاقتصادي romere 1989 بالإضافة إلى إن الاقتصادية الأكثر انفتاحا هي أكثر قدرة على الاندماج مع التقدم التكنولوجي و الاستفادة من توسع الأسواق .

إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات عن طريق اثر المنافسة ، كما إن هذا الانفتاح يسمح باستيراد رأسمال الغير منتج محليا ، و هو ما يعزز النمو الاقتصادي ،² و على عكس فان سعر الصرف الحقيقي المرتفع يشجع القطاع التقليدي ، بالإضافة إلى إن الثقلبات الكبيرة لسعر الصرف تحتتم وقوع³ مخاطر و دور في تقليص التجاوزات التي تصدر عن المصدرين المحليين ، كما إن سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من جراء الإنفتاح على حركة رؤوس الأموال التي يمكن إن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة .

إن استجابة النمو الاقتصادي للانفتاح الاقتصادي تظهر أحسن في الدول أكثر انفتاحا ، الاعتقاد الشائع إن تدفقات رؤوس الأموال تحدث أثار ايجابية على النمو الاقتصادي في ظل الصرف المرن ، بحكم إن نظام الصرف الجامد يزيد من تعزيز المضاربة .

إن تأثير على النمو الاقتصادي يرجعون نمو إنتاجية إلى العديد من قنوات التأثير ، و عليه فان التأثير النهائي فيما يخص الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين نظام الصرف و نمو المعاملات الدولية تبقى غير ثابتة و محل نقاش .

إن تقلبات سعر الصرف جانب تفاقم ضغوط الحماية تحدث نشاط جيد على القطاعات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية مع حدوث إنتاجية ضخمة ، أما عن سعر الصرف الثابت يشوه مؤشرات الأسعار ، و يحول دون كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات ، و كل هذا يحدث أثار سلبية على النمو الاقتصادي .

إن البلد الذي يعيش معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في ظل نظام تعويم العملة يجب إن يتمتع بنظام مالي متطور بما فيه الكفاية لاستيعاب تأثير أسعار الصرف و توفير الأدوات اللازمة للحد من الثقلبات ، إلا إن حال الدول النامية يعيش عكس هذا ، هو إن أسواقها المالية مختلفة ، و إن تمويل احتياجات رأس المال المنتجين يعتمد بشكل كبير على السوق الداخلي ، كما نلاحظ وجود بعد و تخوف من التعامل مع الأسواق الدولية بسبب ارتفاع المخاطر .

و تنص النظريات الاقتصادية إن الاستقرار الكبير لسعر الصرف يحدث انخفاض في الأسعار الفائدة بمقدار تخفيض علاوة المخاطرة ، و هذا ما يساهم في زيادة الإنتاج ، و إن الاندماج الجيد في الأسواق المال الدولية

¹ ميشيل توادارو، تعريب محمود حسن حسني و مراجعة محمود حامد ، "التنمية الاقتصادية" ، مرجع سبق ذكره ، ص : 124 ، 125 .

² بربر محمد أمين ، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

³ مرجع سبق ذكره ، ص 102-103 .

يساهم في تخفيض هذا التأثير و بالتالي يزيد من درجة المرونة في سعر الصرف ،أيضا إن أثار التطور المالي على النمو الإقتصادي يظهر بشكل جيد في الدولة التي تتبنى نظام الصرف المرن ،مع وجود قطاع مالي قوي و متطور يعزز من وضعية النمو الإقتصادي بغض النظر عن طبيعة النظام .

إن التنمية و التطور المالي يقاس من خلال القدرة على تعبئة المدخرات ،و سهولة تخصيص الأموال و إدارة جيدة للمخاطر ،يمكن هذا إن يحقق نمو اقتصادي عن طريق الدور الذي تلعبه كمؤشر على تراكم رأسمال و تخصيص الموارد لإعطاء فرص للمؤسسات المحلية ،حيث أثبتت الدراسات إن العلاقة السببية ليس أحادية الطرف ،بل إن مستوى النشاط الإقتصادي و الابتكارات التكنولوجية تؤثر على هيكل و نوعية النظام المالي ،و بالإضافة إلى ذلك عوامل أخرى مثل النظام القانوني والهيئات المسؤولة عن صياغة السياسة في البلد ،تلعب دورا مهما في تحقيق تنمية مالية و اقتصادية في البلد الذي يواجه تحديات حرجة للوصول إلى مستوى مرغوب للنمو الإقتصادي.

المطلب الثالث : أنظمة الصرف و أثارها على النمو الإقتصادي

إن النظرية الاقتصادية استعملت بعض المؤشرات قصد تحديد قنوات التأثير التي يمارسها كل نمط من أنظمة الصرف للتأثير على النمو الإقتصادي، وعليه فإن سعر الصرف يمكن أن يؤثر على نمو الإنتاجية، من خلال التركيز على كمية عوامل الإنتاج الاستثمار أو التوظيف، أو عن طريق الإنتاجية الإجمالية.

الفرع الأول :اختيار نظام الصرف والنمو الإقتصادي :

إن مشكلة الاختيار الأمثل لنظام الصرف مازالت موضع جدل في النقاشات الاقتصادية، هل نظام الصرف العائم أو نظام الصرف الثابت ،مناسب وقادر على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام.

❖ دراسة Perrault, Lafrance, Bailliu " 2000 " : لخلصت إلى أن نظام الصرف المرن قادر على تعزيز معدلات النمو الإقتصادي، في اقتصاد يتمتع بمرونة الأسعار والأجور الاسمية لامتنع الصدمات الاقتصادية والتكيف بسهولة مع المستجدات الاقتصادية العالمية، وهذا عن طريق استجابة سعر الصرف الأجنبي لذلك.

❖ دراسة Nilsson K. et Nilsson .L : أن نظام الصرف المرن يعطي دفع قوي للصادرات، وبالتالي يحقق معدلات نمو اقتصادي جد مرتفعة.

❖ أما فيما يخص المحافظين Fisher (2001) و Riboll(2002) يقولون في دراساتهم أنه في ظل نظام الصرف المرن يشهد اقتصاد صدمات اقتصادية كثيرة جداً، الأمر الذي يعطل ويعرقل النمو الإقتصادي

❖ أعتبر كل من Frankel و Williamson et Fellow بأهمية وقدرة أنظمة سعر الصرف الوسيطة لتحقيق أداء أفضل وخاصة من جانب النمو الإقتصادي

❖ كما اعتبر Obstfeld et Rogoff أن نظم الصرف الوسيطة بمثابة مصدر عدم الاستقرار في هجمات المضاربة، كما يعتبرها من بين نظم الصرف الأقل صموداً في عالم يسوده أسواق رأس المال المتكاملة.

ويمكن في ضوء هذا التحليل النظري والتجريبي أن العلاقة بين نظم الصرف والنمو الإقتصادي لا

تزال محل جدل ونقاش بين مختلف الاقتصاديين.

الفرع الثاني : تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي

إن نظرية النمو الإقتصادي وعلاقتها بأنظمة الصرف، تعتمد أساساً على طبيعة نظام الصرف المتبنى من قبل السلطة النقدية للبلد، يمكن معرفة النتائج والانعكاسات على النمو الإقتصادي في المدى القصير، عبر طريقتين :

إما مباشرة من خلال تأثيرها على عملية التكيف مع الصدمات، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة التأثير على محددات النمو الإقتصادي مثل الاستثمار، والتجارة وتطور القطاع المالي، ويمكن التطرق لكل ذلك فيما يلي¹

❖ تأثيرات المباشرة لطبيعة الأنظمة الصرف على النمو الإقتصادي

حسب النظرية الإقتصادية، إن نظام الصرف يجب أن لا يؤثر على القيم التوازنية على المدى الطويل

للمتغيرات الحقيقية، بل يجب أن يؤثر على عملية التكيف مع الصدمات .

وبالتالي، إن الأثر الإيجابي لأنظمة الصرف على النمو الإقتصادي، نكتشفه من خلال درجة سرعة التكيف مع الاضطرابات العشوائية التي تؤثر في الإقتصاد. حيث ذكر مختلف الإقتصاديين تأثيرات نظام الصرف على النمو على حسب طبيعة صدمة :

● إذا ما كان الإقتصاد يواجه صدمات حقيقية فإن نظام الصرف الثابت هو الأفضل، فكلما تنوعت الصدمات الحقيقية زادت الرغبة في درجة تثبيت سعر الصرف،

مثال : إذا اعتبرنا دولة تعاني من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب مشاكل أمنية وسياسية فإتباعها

لنظام سعر صرف الثابت يقيمها من انهيار عملتها بسبب زيادة الطلب على الصرف الأجنبي، وهذا ما يجعلها لا

تخسر احتياطياتها من النقد الأجنبي في الدفاع عن عملتها، عكس نظام سعر الصرف المرن الذي يزيد

من خطورة الوضع. وهذا طبعاً ما يعرقل النمو الإقتصادي للبلد.

● إذا ما كان الإقتصاد يواجه صدمات نقدية فتزداد الرغبة في إتباع نظام الصرف المرن وخاصة إذ كان

الإقتصاد يعيش تنوع في الصدمات التي تصيب الطلب على النقود، عرض النقود، الأسعار الأجنبية، وأخيراً

على القدرة الشرائية، فبحكم الامتيازات التي يقدمها نظام الصرف المرن، وعلى رأسها تمكين السوق المالي من

تطور مناسب، هذا ما يجعل نظام الصرف يمتص الصدمات بسرعة عكس نظام الصرف الثابت الذي

يحتاج إلى وقت أكبر لامتصاص الصدمة والخروج منها، وعليه فإن البلد الذي يعيش معدلات مرتفعة للنمو

الإقتصادي في ظل نظام تعويم العملة يجب أن يتمتع بنظام مالي متطور بما فيه الكفاية لاستيعاب تأثير

تغير أسعار الصرف وتوفير الأدوات اللازمة للحد من التقلبات النقدية، وهذا ما نلاحظ وجوده في الدول

المتقدمة.

وفي الأخير نستنتج أن نظام الصرف الثابت يساعد على تكييف البلد مع الصدمات التي تواجه الإقتصاد

الحقيقي، وبالتالي يخفف من وقع الصدمة على النمو الإقتصادي، أما نظام الصرف المرن فهو يساعد على تكييف

الإقتصاد مع الصدمات النقدية بشرط توفر نظام مالي متطور بما فيه الكفاية لاستيعاب تأثير تغير أسعار

¹ بن قدور علي ، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر" ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص تسيير ،

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012-2013. ص: 43.

الصرف وتوفير الأدوات اللازمة للحد من التقلبات النقدية، وهذا ما يخفف من تأثيرات الصدمات على النمو الإقتصادي¹.

❖ تأثيرات الغير المباشرة لطبيعة الأنظمة المصرفية على النمو الإقتصادي

بالإضافة إلى آثاره على عملية التكيف مع الصدمات الاقتصادية، إن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن نظام سعر الصرف يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على محددات النمو الاقتصادي، مثل: الاستثمار، الانفتاح على التجارة الخارجية، تطور القطاع المالي..... الخ. ويمكن ذكر بعض هذه التأثيرات في العناصر التالية:

أولاً: تأثير أنظمة أسعار الصرف على الاستثمار

هناك تأثيران متضادان لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي يمكن شرحهما فيما يأتي:²

1. الأول أن سعر الصرف الثابت يحفز النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى داخل الدولة، من خلال ما يعرف بـ"كلفة المرور"

أما التأثير الثاني فمفاده أن سعر الصرف المرن يحفز النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة، وهذا يزيد من الناتج المحلي للمورد.

2. أما في نظم أسعار الصرف الوسيطة التي تعد تآلفاً بين نظامي أسعار الصرف الثابت والمرن فإن وطأة التأثيرين السابقين ستخف، إذ تستمد هذه النظم جزءاً من كل تأثير، إذ يكون لسعر الصرف قدر من المرونة يسمح بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من الناتج المحلي للمورد، وفي الوقت نفسه هناك استقرار نسبي يؤمن للاستثمارات الأجنبية مناخاً ملائماً للتدفق والحصيلة النهائية زيادة النمو الاقتصادي.

ويظهر التأثير من خلال ما يلي:

❖ إذا ما اتبعت الدولة نظام أسعار الصرف الثابت معنى هذا أن التأثير الأول سيصبح ساري المفعول (تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي)، ويجب أن يزيد عن التأثير الثاني المضاد (سوء تخصيص الموارد) وإذا تغلب التأثير الثاني فمن المؤكد أن النمو الاقتصادي سينخفض، في حين إذا كانت كلمة الفصل للتأثير الأول فإن النمو الاقتصادي سيرتفع، والعكس صحيح إذا ما اتبعت الدولة نظام سعر الصرف المرن.

أما النظم الوسيطة فهي حالة مؤقتة فالواقع العملي أثبت أن النظم الوسيطة غالباً ما تختفي، يضاف إلى هذا أن كثيراً من الدول النامية وتحت وطأة ضغوطات صندوق النقد الدولي قاربت بين نظام أسعار الصرف الثابت والمرن عبر استخدام سياسات داخلية متشابهة تحت نظم الصرف المختلفة، لذا فإن الاختلافات بين نظم أسعار الصرف في الآونة الأخيرة تضاءلت كثيراً.

ثانياً: تأثيرات أنظمة الصرف أخرى

يمكن شرح أهم الآثار غير المباشرة لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي من خلال النقاط التالية¹:

¹ قربي نص الدين، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي"، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، غير منشورة، جامعة وهران الجزائر، 2013-2014. ص: 206.

² فواز جار الله نايف وسعدون حسين فرحان، "أثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية"، مجلة تنمية الرفاهين، العدد 93، مجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص: 270، 269.

1. إن إنخفاض سعر الصرف الحقيقي لدولة يساهم في انخفاض أسعار منتجاتها بالنسبة لمنتجات الدول الأخرى وبالتالي ارتفاع تنافسيتها وهذا ما يؤدي إلى نمو صادراتها.
2. إن سعر الصرف يؤثر على النمو الإقتصادي من جراء الانفتاح على حركة رؤوس الأموال التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة في ظل نظام الصرف المرن بحكم أن نظام الصرف الجامد يزيد من تعزيز المضاربة؛
3. إن تقلبات سعر الصرف بجانب تفاقم ضغوط الحماية تحدث نشاط جيد على القطاعات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية مع حدوث إنتاجية ضخمة، أما عن سعر الصرف الثابت فيشوه مؤشرات الأسعار، ويحول دون كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات، وكل هذا يحدث آثار سلبية على النمو؛
4. إن الاستقرار الكبير لسعر الصرف يحدث انخفاض في أسعار الفائدة بمقدار تخفيض علاوة المخاطرة، وهذا ما يساهم في زيادة الإنتاج من خلال تحفيز الاستثمار؛
5. إن آثار التطور المالي على النمو الإقتصادي يظهر بشكل جيد في الدولة التي تتبنى نظام الصرف المرن، مع وجود قطاع مالي قوي ومتطور يعزز من وضعية النمو الإقتصادي بغض النظر عن طبيعة النظام. ومنه نستنتج أن انعكاس نظام الصرف على النمو الإقتصادي يكون أحيانا سلبيا وأحيانا ايجابيا على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة ومع عدم إغفال طبيعة النظام المالي والنظام النقدي والنظام التجاري لدولة حيث تعمل هذه الأنظمة على عكس تأثير نظام الصرف على النمو الإقتصادي فالتنسيق بين هذه الأنظمة ونظام الصرف يساعد على إبراز الأثر الايجابي لسعر الصرف على النمو الإقتصادي.²

¹ قربي نصر الدين، " أثر الصادرات على النمو الإقتصادي " دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص180.

² مرجع سبق ذكره، ص182.

خلاصة

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلاقتها بسعر الصرف في ثلاث مباحث حيث استخلصنا بخصوص العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بسعر الصرف خلصت العديد من الدراسات إلى النمو الاقتصادي يحدث على حسب نظام الصرف المتبع سواء أكان نظام ثابت أو مدار أو ينتهي إلى الأنظمة الوسيطة فلكل من هذه الأنظمة ايجابيات تحفز النمو وسلبيات تعرقله، وتأثر هذه الأشكال بسعر صرف العملة عبر قناتي الطلب والعرض على النقد الأجنبي حيث يساهم تدفق رؤوس الأموال داخل الدولة في زيادة عرض النقد الأجنبي على حساب عرض العملة المحلية وبالتالي ترتفع قيمة عملة البلد والعكس صحيح؛ وفي الأخير يمكن القول أن مؤشرات الاقتصاد الكلي ترتبط بعدة علاقات مع سعر الصرف على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة ، وهذا حال الجزائر فسياسة سعر صرف الدينار عادة ما تنعكس على النمو الاقتصادي و المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، ولأجل الخوض في الموضوع أكثر سيتم التطرق إلى الأداء الإقتصادي لنظام الصرف الجزائري إتجاه النمو الإقتصادي.

الفصل الثالث

تمهيد :

إن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث واجهت العديد من التحديات، خاصة بعد الأزمة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في سنة 1986 ، التي تزامنت مع إزدواجية إنهيار أسعار البترول وكذا التذبذب المستمر لقيمة الدولار الأمريكي، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إعتقاد برامج للإصلاح الاقتصادي مبنية على إستراتيجية تساعد على الانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال مخطط تعديل هيكلي نص عليه صندوق النقد الدولي، يرمي في مجمله إلى تصحيح الإختلالات والعمل على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وهذا باستخدامها العديد من الآليات للوصول إلى الأهداف المرجوة بأقل التكاليف وعلى رأس هذه الإجراءات المتخذة، تم التركيز على بنية السياسة التي تسيير سعر صرف الدينار الجزائري، لجعل هذا الأخير أداة تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وتماشياً مع الأهمية التي أعطتها السلطة النقدية للدينار الجزائري في بناء وضمان نجاح تلك الإصلاحات والبرامج الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية منذ سنة 1991 ، عرف نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات، كانت بدايتها إتخاذ جملة من التخفيضات التدريجية قصد تقليص ذلك الفارق الموجود بين القيمة الاسمية وقيمه الحقيقية، بالإضافة إلى التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم نجاعتها في ظل إقتصاد يتوجه نحو إقتصاد السوق وصولاً إلى نظام التعويم المدار المتبني منذ سنة 1996 ، بالإضافة إلى التطور التدريجي في شأن تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري. وللقيام بتغطية مختلف جوانب موضوع هذا الفصل ارتأينا أن نقسمه إلى مبحثين رئيسية:

المبحث الأول : واقع نظام الصرف الدينار الجزائري.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لعلاقة بين نظام الصرف الأمثل للدينار الجزائري و النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: واقع نظام الصرف الدينار الجزائري

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن نظام صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث النظم السياسية الاستعمارية والتي كانت تعبيراً عن المصالح الاقتصادية والمالية للقوى الاستعمارية وممثلها. في بادئ الأمر وتحت الحكم أو التأثير الفرنسي الاستعماري السابق كان ترتيب سعر الصرف المبدئي للدينار هو الربط بالفرنك الفرنسي، وبعد سلسلة من تخفيض الفرنك الفرنسي وانخفاض قيمته أصبح ترتيب سعر صرف الدينار الجزائري منسوباً إلى سلة من العملات لأهم الشركاء التجاريين.

المطلب الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري أزمات اقتصادية، وخوفاً من تدهور الأداء الاقتصادي تم اللجوء إلى وصاية صندوق النقد الدولي خلالها شهد نظام الصرف الجزائري جملة من التعديلات قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وإعطائه صبغة التأثير/ والتأثر بوضعية أداء الاقتصاد الكلي يمكن عرض تطورات سياسة الصرف في الجزائر من خلال عرض مختلف أنظمة الصرف التي تم إتباعها منذ الاستقلال عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: تطور نظام الصرف للفترة 1962 – 1989

كان سعر الصرف في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مرتبطاً بمنطقة الفرنك الفرنسي، حيث كان قابلاً للتحويل داخل هذه المنطقة، وكان النظام الاقتصادي متدهوراً نظر لقلّة الكفاءات المسيرة والمنتجة. وتميز نظام الصرف بالثبات لمدة طويلة تجاوزت العشريتين 1962 – 1989 وكان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أية علاقة، كما كان من المفروض أن يكون بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غير عقلائي في استخدام الموارد الأكثر ندرة المتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك فإن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين: الأولى تحددها السلطات النقدية إدارياً والثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء).¹ وفيما يلي تفصيل ذلك في مرحلتين أساسيتين:

أولاً: المرحلة الأولى: نظام الربط بعملة واحدة 1962-1973:²

شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1. بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال انتمت الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي.
2. قامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمى " الرقابة على الصرف" على جميع العمليات مع بقية العالم، وهذا الإجراء جاء للحد من مخاطر هروب رؤوس الأموال، وكان هذا التغيير مصحوباً بعدة إجراءات غرضها مراقبة التجارة الخارجية و الحد من الواردات.

¹ شعيب بونوة، خياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر -نموذج قياسية للدينار الجزائري"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 5، الجزائر، 2011، ص: 122.

² بوغروس عبد الحق، قارة ملاك، "أثار تغير أسعار الصرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، الجزائر، 2007، ص: 212.

3. تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري" يوم 10 أفريل 1964 والتي ثبتت قيمتها آنذاك ب180 ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض "الدينار الجزائري" عملة الفرنك الفرنسي الجديد "بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي¹.
4. في سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، اضطرت به إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي 1967 – 1969 الذي يعتبر أول مخطط تنموي بعد الاستقلال وضع الجزائر في طريق تطوير الإنتاج وقد تطلب هذا المخطط استقرار سعر الصرف، لذا لم تقم الجزائر بإتباع الفرنك الفرنسي في التخفيض، واستمرت العلاقة الثابتة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري².
5. نتج عن انخفاض الفرنك الفرنسي إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 الذي ركز على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتطوير المناطق الريفية³.

ثانيا: المرحلة الثانية الربط بسلة عملات 1974 – 1989

مع انهيار نظام "بروتن وودز" سنة 1971 و إلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة، وأمام الأزمة التي أصبح يتخبط فيها الفرنك الفرنسي أواخر سنوات 1960 وبداية سنوات 1970 من جهة أخرى، قامت الجزائر ب⁴:

- تثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين* ابتداء من جانفي 1974، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك.
- تسيير العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية فأصبحت هي المكلفة بالإصدار و عوضت البنك المركزي الذي كان مجرد جهاز تنفيذي لسياسة أكثر مما يكون مركز لإصدار و تسيير العملة.
- صدور قانون 86-12 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بالبنوك والقروض الذي عمل على رفع الرقابة الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، وأعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية.
- قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 ومارس 1987 بتعديل طفيف في حساب معدل صرف الدينار الجزائري هذا التعديل كان تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف التي شرع في العمل به انطلاقا من مارس 1987.

¹ حمودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية"، رسالة ماجستير بجامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2000-2001، ص 169.

² زكراوي لخضر، " تطور نظام الصرف في الجزائر (أسباب وأثار تخفيض قيمة الدينار)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 113.

³ محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر (و بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد)"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 195، 194.

⁴ محمد حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص 157، 158.

الفرع الثاني: سياسة سعر صرف الدينار في الفترة 1989-2000

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة و بعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.¹

أولا: تطور نظام الصرف في الجزائر في الفترة 1989-1994

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بواورها سنة 1986 أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، والسبب يعود في ذلك إلى تزاوج أزميتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلتين في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، وهذا ما تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات لاقتناء مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي، الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية.

أدخل خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 إلى مارس 1987 تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، وبذلك أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، وأعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.²

بين هذا الوضع بكل وضوح، أنه لا يمكن اعتبار هذا الخلل مشكلة ظرفية بقدر ما هو خلل هيكلي، وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة، وعليه، استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون والتسيير والتنظيم. ويتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي، وبخطى سريعة من اقتصاد مخطط ومسير، إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة، والهدف الأساسي منها هو إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال، لن يكون ذلك ممكنا إلا باستعادة الدينار الجزائري لقيمتة الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين.

ومن هذا المنطلق تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية،³

¹ محمد أمين بربري، "البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري"، ملتقى دولي بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 20-02-2006، ص 4.

² حمودة فاطمة الزهراء، "نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية"، مرجع سبق ذكره، ص 166.

³ محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، ندوة نظمها معهد السياسات الاقتصادية - صندوق النقد العربي - بعنوان "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، حلقات العمل العدد الثالث من 21 إلى 25 سبتمبر 1997 أبو ظبي، ص 163.

التعديل في تنظيم "انزلاق" تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نسبياً (أي من نهاية 1987 إلى بداية 1991) وهكذا انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.936 ديناراً لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 ديناراً جزائرياً مقابل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1989¹.

وانطلاقاً من نوفمبر 1990 وتماشياً مع وتيرة تطبيق الإصلاحات، تم توسيع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 ديناراً / \$1 في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد أعلن عن هذا الإجراء بالفعل، خلال الفصل الثاني من سنة 1991 على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل 15.8889 ديناراً / \$1 في نهاية فيفري 1991، ثم ليصل بعد ذلك إلى 17.7653 ديناراً / \$1 في نهاية مارس 1991، استقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية، ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/09/30 وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي و بهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5 للدولار الأمريكي الواحد، وبعدها تم تسجيل خلال الفترة 1991-1994 استمرارية التخفيض بمتوسط 4% فقط سنوياً مما جعل الدينار الجزائري يصل إلى 24DA / \$1 في السوق الرسمية، ولم يكن هذا الاستقرار النسبي يعكس الوضعية الاقتصادية، وما يفسر ذلك هو أن صدمات التبادل التجاري والسياسات المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بالمقارنة مع شركائها التجاريين، وهذا ما يبينه سعر الصرف الحقيقي الذي ارتفع بنسبة 50% بين أكتوبر و نهاية ، بينما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر الموازي و السعر الرسمي بحلول سنة 1994 إلى 4 أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي 5 في منتصف الثمانينات إلى 2 في عام 1991. إن هذا الاستقرار النسبي استمر إلى غاية سنة 1994 الذي تزامن مع إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 1994/04/16 الذي اقتضى تخفيضاً بمقدار 40.17% أقره مجلس النقد والقرض في 1994/04/14 لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي الواحد 36 دينار جزائري².

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبين أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة ب 40.17% في سنة 1994

¹ محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 156.

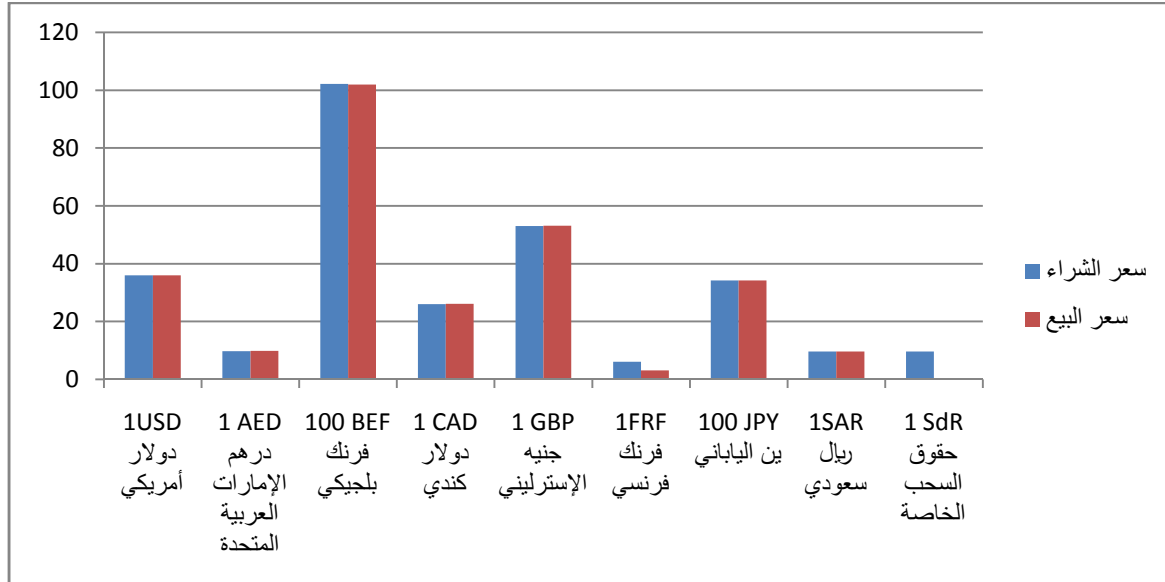
² إكرام مياي، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، دار همومة، الجزائر، 2012، ص ص 182، 183.

جدول رقم III-01: أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري سنة 1994.

وحدة، رمز واسم العملة	سعر الشراء	سعر البيع
USD 1 دولار أمريكي	35.9925	36.0075
AED 1 درهم الإمارات العربية المتحدة	9.7933	9.8102
BEF100 فرنك بلجيكي	102.1362	101.9456
CAD 1 دولار كندي	26.0325	26.0829
CHF 100 فرنك سويسري	2487.5596	2492.2135
GBP 1 جنيه الإسترليني	53.0706	53.1771
FRF 1 فرنك فرنسي	6.1289	6.1389
JPY100 ين الياباني	34.1712	34.2407
SAR 1 ريال سعودي	9.5911	9.6071
SdR 1 حقوق السحب الخاصة	9.6071	-
SEK100 كورون سويدية	454.6548	455.9470

المصدر: البنك الجزائري.

الشكل رقم III-01: أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري سنة 1994.



- أما عن إجراءات التخفيض التي اتبعتها السلطة النقدية الجزائرية كان دافعها ما يلي:¹
- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، و التي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
 - الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية) و بهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.
 - المساعدة في المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.
 - رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصراً أساسياً لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، يتماشى مع جهود الدولة والأداء الاقتصادي والمالي، وهذا في وقت تعاني فيه الدولة من ضغوط في المدفوعات الخارجية الجادة، والتي انعكست في شكل انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي وانخفاض إمكانية الاستيراد. إن تخفيض العملة لا بد أن يكون مرفوق بسياسات وإجراءات اقتصادية متكاملة وشاملة قصد التخفيف من تكاليف هذه السياسة، وعلى رأسها عملية الفوارق الاجتماعية، باعتبارها سياسة مشابهة نوعاً ما إلى سياسة تخفيض الأسعار الداخلية، ولهذا على حسب هذه السياسة تشترط أن تكون الأسعار والأجور تتمتع بالمرونة على حسب الوضعية الاقتصادية .
 - إن هذه التخفيضات التي اعتمدت عليها السلطة النقدية كان من ورائها أسباب داخلية وخارجية، متصلة ومتراصة فيما بينها كحلقة مفرغة.²
- ❖ الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري: يمكن حصر أهمها فيما يلي:³
- سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات، والمجسدة أساساً في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط والمنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة و تسبب الأولوية الاجتماعية؛
 - استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء و تهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية؛
 - عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزاً ، وعدة تقلبات ساعدت في تعميق إختلالات الاقتصاد الجزائري.
 - إتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993 والذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دينار وإنشاء صندوق ضمان الإنتاج؛

¹ مبارك بوعشة، " السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية" ، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الاقتصادية- جامعة منتوري - قسنطينة، العدد12-1999 ، ص ص:83، 84.

² مبارك بوعشة، " السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية ،مرجع سبق ذكره ، ص 86.

³ بربر محمد أمين ، "البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري" ، ملتقى دولي بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 20-02-2006، ص 04.